

## THE SOCIAL, AGRICULTURAL AND ENVIRONMENTAL IMPACTS OF WEST NOBARIA RURAL DEVELOPMENT PROJECT ON RURAL WOMEN IN SOME VILLIGES NOBARIA REGION

Elgannam, A.F. and Amany A. Elsaied

Agric. Extension and Rural Development Res. Inst., Agric. Res. Center

المردودات التنموية الاجتماعية والزراعية والبيئية لمشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على المرأة الريفية فى بعض قرى منطقة النوبارية  
عادل فهمى محمود الغنام و أمانى عبد المنعم السيد  
معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية

### المخلص

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المردودات التنموية لمشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على المرأة الريفية المستفيدة من المشروع فى تطبيق بعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية فى منطقة النوبارية، وعلاقتها ببعض المتغيرات المستقلة، ولتحقيق هذه الأهداف تم اختيار عينة البحث اختيارا عشوائيا منتظما، حيث أختير ١٤٠ مبحوثة من المستفيدات من المشروع من قرى آدم واليشع بمراقبة طبية، وقرى مالك وعبد العظيم زاهر بمراقبة الانطلاق يمثلن ٢٥% من إجمالى المستفيدات بالقرى الأربع، كما اختير ٤٠ مبحوثة أخرى من غير المستفيدات بالمشروع كعينة مقارنة للدراسة متشابهة فى خصائصها مع عينة المستفيدات إلى حد كبير من قرية الشعراوى بمراقبة البستان. وقد جمعت بيانات هذه الدراسة عن طريق المقابلات الشخصية باستخدام صحيفة استبيان بعد اختبارها مبدئيا، واستخدمت النسب المئوية والتوزيعات التكرارية، واختبار مربع كاي (كا<sup>٢</sup>)، ومعامل كرامر لتحديد قوة الاقتران لتحليل بيانات هذه الدراسة.

وأوضحت النتائج ما يلى:

- ١- أن مدى تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية و الزراعية والبيئية كانت ما بين المتوسط والمرتفع.
- ٢- أن مدى تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية والبيئية كانت ما بين المتوسط والمنخفض، وكانت تطبيقهن للجوانب الزراعية ما بين المتوسط والمرتفع.
- ٣- كان أعلى المتغيرات المستقلة اقترانا بدرجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية هو متغيرى المستوى التعليمى والمشاركة فى العمل الزراعى.
- ٤- كان أعلى المتغيرات المستقلة اقترانا بدرجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية هو متغير المشاركة فى العمل الزراعى.
- ٥- ساهم المشروع فى حل مشكلات الصرف الصحى وتوفير مياه الشرب بقرى الدراسة من وجهة نظر المبحوثات المستفيدات من المشروع.

### المقدمة ومشكلة البحث

تولى خطط التنمية فى مصر اهتماما خاصا للسكان الريفيين والزراعيين، نظرا لأن سكان الريف يمثلون حوالى ٥٧% من السكان المصريين، كما أن العاملين بقطاع الزراعة يمثلون أكثر من ثلثى السكان إنتاجا وتسويقا وتصنيعا، بالإضافة إلى أن الريف المصرى هو المسئول عن إشباع الاحتياجات الغذائية للمجتمع المصرى ككل، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة الوطنية، ولقد كان الاهتمام بالجانب الريفى كدعامة أساسية من دعائم التنمية الشاملة يستهدف الوصول إلى حد مناسب من الاكتفاء الذاتى فى الإنتاج الزراعى كهدف اقتصادى مع تحقيق العدالة الاجتماعية للقطاع الريفى الأكثر فقرا والأولى بالتنمية فى مصر (فضل الله، ٢٠٠٣: ٢٢٦).

وتعتبر المرأة الريفية والتي تمثل حوالى ٢٧% من السكان من أكبر قطاعات المجتمع إنتاجا وأكثرها معاناة، فهى تقوم بدور فعال فى التنمية الزراعية بجانب الرجل فى كافة عمليات الإنتاج الزراعى

النباتي والحيواني والداجني والتصنيع الغذائي، بالإضافة إلى تربية الأطفال وأعمال المنزل في ظروف قاسية ومستخدمة وسائل تقليدية وبدائية غير متطورة، كما يتعاظم الدور الاقتصادي للمرأة الريفية ويزداد كثافة وظهوراً كلما صغرت الحيازة الزراعية للأسرة وانخفض دخلها واعتمدت على العمل العائلي، وكذلك عند هجرة الرجال أو وفاتهم تاركين مسؤولية العمل الزراعي والإدارة المزروعة للمرأة، ومن ثم تحمل أعباء اتخاذ القرارات الإنتاجية الزراعية، والتعامل مع مستلزمات الإنتاج والتسويق الزراعي، مما يشير إلى تعدد أدوار المرأة الريفية وتعاظم جهودها في عمليات التنمية رغم السلبيات والمعوقات التي تقلل من كفاءتها في أداء أدوارها (تقرير مجلس الشورى، ١٩٩٨: ٦٩ - ٧٠؛ عفت عبد الحميد، ١٩٩٥: ٣٦٩ - ٣٧٩؛ الطمبداوى وعبد الله، ٢٠٠٣: ١٢٢).

وتواجه المرأة الريفية في مصر معوقات اقتصادية واجتماعية تحد من مساهمتها في تنمية المجتمع، لعل من أهمها ارتفاع نسبة الأمية بين النساء والتي تصل إلى أكثر من ٨٠% في بعض القرى، وما يترتب عليها من عدم الوعي الذي يؤثر على الصحة العامة والتغذية، وعدم المساواة الفعلية مع الرجل في الحصول على التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الموجهة للمرأة، وكذلك انخفاض فرص تملك الأراضي واستغلالها، وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج ومصادر التمويل والقروض الإنمائية، وعدم وعي المرأة بحقوقها، فضلاً عن العادات والتقاليد المجتمعية التي تحد من مشاركة المرأة الريفية في عمليات التنمية (تقرير مجلس الشورى، ١٩٩٨: ٧١ - ٧٢؛ هدى الجنيهي، ٢٠٠٢: ٢٩).

كما أدى غياب التخطيط والاستراتيجيات التنموية التي أن تضعها المنظمات الأهلية وضعف مشاركتها مع المنظمات الحكومية إلى تدني وانخفاض دورها في التنمية المحلية رغم تزايد عدد هذه المنظمات وتوسع أنشطتها واتساع أفاقها وانفتاحها وزيادة وعيها بالقضايا ذات الأهمية الحاسمة والمشاركة والتي ركزت عليها معظم توصيات المؤتمرات الدولية والمتعلقة بتحسين نوعية الحياة وقضايا الفقر، ومحور الأمية الأبجدية والقانونية وتمكين المرأة وقضايا النوع والمساواة بين الرجل والمرأة وقضايا البيئة والتنمية البشرية المستدامة والعمل المنتج وإدماج الفئات المهمشة في المجتمع وقضايا السكان والصحة الإنجابية والتنمية المحلية والعمل على بناء القدرات المؤسسية والبشرية (مريم على، ٢٠٠٤: ١١).

وإدراكاً لأهمية دور المرأة في عملية التنمية، فقد أصبحت قضايا المرأة وحقوقها موضوعاً رئيسياً في معظم دول العالم المتقدمة والنامية، فقدت عقدت الكثير من المؤتمرات والندوات على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية لمناقشة وضع المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع، ومناقشة مختلف الجوانب الاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية للمرأة، وأجمعت التقارير الخاصة بتلك المؤتمرات والندوات على أن المشكلات التي تعاني منها المرأة الريفية وخاصة في الدول النامية أشد وطأة من المشكلات التي تعاني منها المرأة بصفة عامة، وأن معظم البرامج المخصصة للنهوض بالمرأة مركزة إلى حد كبير بالمناطق الحضرية، والقليل منها موجه للمرأة الريفية، وهي برامج تقليدية لا تقابل احتياجاتها الفعلية (العزبي والحيدري، ١٩٩٨: ١).

ولقد انعكس الاهتمام الدولي بقضايا إدماج المرأة الريفية في التنمية على خطط التنمية المحلية في مصر، لما لها من أدوار مؤثرة على تقدم المجتمع الريفي ورفاهيته إذا ما توافرت لها البرامج الملائمة لإعدادها وتحمل مسؤولياتها، فقد أنشئت الحكومة أقسام وأنشطة تهتم بشئون المرأة في بعض الوزارات، ولعل أهمها وحدة السياسة والتنسيق للمرأة في وزارة الزراعة تهتم بوضع السياسات والتخطيط والتنسيق وجمع المعلومات عن المرأة الريفية وأنشطتها واهتماماتها والمعوقات التي تقابلها بغرض تحسين أوضاعها وتنمية قدراتها وكفاءتها حتى تكون عنصر فعالاً في التنمية، كما تضمنت خطط التنمية برامج واستثمارات خاصة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تهتم المرأة، وارتكزت هذه الخطط والبرامج التنموية على تقديم الخدمات والأنشطة القادرة على توليد الدخل للمرأة الريفية وخاصة في المجتمعات المستحدثة لتحقيق الاستقرار وتوفير إمكانيات التنمية في المجتمعات الجديدة (كاملة منصور، ١٩٩٥: ٣٩٥).

ولتحقيق التنمية المتوازنة والاستقرار في المجتمعات الجديدة اهتمت الحكومة في مصر بتشجيع مشاركة المرأة الريفية في كافة الأنشطة الحكومية والأهلية المحلية، وبمشاركة العديد من المنظمات الدولية فأوجدت الكثير من مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف إلى زيادة الدخل ومحو الأمية، والتدريب على خلق الدخل الجديدة في مجال الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والداجني والتصنيع الغذائي، ورفع كفاءة المرأة في إنتاج الغذاء والحصول على القروض الإنمائية وتوفير خدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية للأم والطفل، وتنمية الوعي البيئي للمرأة الريفية وتضييق الفجوة النوعية بين الذكور والإناث وتحسين كفاءة العنصر البشري الريفي صحياً واجتماعياً وتعليمياً (فاطمة كاظم، ١٩٩٥: ٢٢٠).

ويعد مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية أحد هذه المشروعات الاجتماعية والذي أنشأ عام ٢٠٠٣ في إقليم النوبارية من المشروعات التنموية التي تستهدف تطوير أنحاء جديدة من العمل والإنتاج

وبخاصة في المجال الزراعي أمام المزارعين الريفيين والريفيات وتوسيع قاعدة الإنتاج والتسويق وتقليل الفجوة الغذائية وتخفيف الضغط على الموارد المعيشية المحدودة وتوفير القروض الإنمائية للتوسع في المشروعات الصغيرة الإنتاجية والخدمية وتفعيل المنظمات الأهلية وتحسين خدمات البنية الأساسية، وتحسين الخدمات الصحية والغذائية ومحو الأمية للمرأة الريفية، وتفعيل مشاركة المرأة الريفية وإدماجها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (تقارير إنجازات المشروع: ٢٠٠٩).

ويرتبط نجاح برامج ومشروعات التنمية وضمان استدامتها بمدى مشاركة الأفراد موضع التنمية في عمليات التنمية ومدى قدرتهم على مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق الأفراد واستمرار مشاركتهم الفعالة لأنشطة ومجالات المشروع الاقتصادية والاجتماعية بعد انتهاء المجال الزمني للمشروع، والدراسة الحالية ما هي الإجراء يستهدف مدى تحقيق المشروع لبعض أهدافه الاجتماعية والزراعية والبيئية ولجمع مزيد من المعلومات لجعل العمل أكثر فعالية والاستفادة من الأخطاء وتبادل الخبرات التي يمكن أن يستفاد بها في المشروعات التنموية المستقبلية وزيادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمستوطنين الجدد، ومن ثم تبدو أهمية دراسة المردودات التنموية لمشروع غرب النوبارية على المرأة الريفية في بعض قرى إقليم النوبارية على مجالات عمل المشروع الاجتماعية والزراعية والبيئية.

#### أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة أساسية التعرف على المردودات التنموية لمشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على المرأة الريفية المستفيدة من المشروع مقارنة بغير المستفيدات من المشروع في تطبيق بعض الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية (مجالات عمل المشروع) من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- التعرف على مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الممارسات الاجتماعية.
- ٢- التعرف على مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الممارسات الزراعية.
- ٣- التعرف على مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الممارسات البيئية.
- ٤- تحديد علاقة بعض المتغيرات المستقلة بدرجة تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية.
- ٥- تحديد أهم المشكلات القروية والتي تعرض لحلها المشروع والأخرى التي لم يتعرض لحلها من وجهة نظر المستفيدات من المشروع.

#### الإطار النظري والاستعراض المرجعي:

تحتّم ظروف المجتمع المصري الإسراع بعملية التنمية الشاملة، ولكي تكون هذه التنمية متسقة ومتوازنة ينبغي إعطاء أولوية وأهمية خاصة لتنمية قطاعين من أهم قطاعات المجتمع، ألا وهما قطاع الريف، وقطاع المرأة، نظرا لما فرض عليهما عبر عصور طويلة من الإهمال النسبي والحرمان من أسباب التنمية، مما أدى إلى اتساع الفجوة التنموية بين الريف والحضر، واتساع الفجوة النوعية بين المرأة والرجل، بما يتطلب الارتقاء بظروف المرأة الريفية وأن يتضاعف نصيبها من الجهود التنموية مرة لكونها ريفية، ومرة أخرى لكونها امرأة، حيث أنها تنتمي إلى القطاعين الأكثر حرمانا من التنمية من بين القطاعات المختلفة للمجتمع (العزبي، ١٩٩٥: ٢٣٥ - ٢٣٦).

ويعرض التراث النظري في علم الاجتماع ثلاثة اتجاهات نظرية رئيسية حاولت أن تقدم تفسيرات للتمايز الملحوظ بين أدوار الجنسين وتقسيم العمل و ما يرتبط بهما من تمايز في مكانتهما الاجتماعية وهما الاتجاه البنائي الوظيفي والاتجاه الراديكالي، والمدخل الأنثوي Feminist Approach، حيث يرى رواد الاتجاه البنائي الوظيفي الذي أرسى دعائمه تالكوت بارسونز أن عملية تقسيم العمل بين الجنسين هي عملية طبيعية ووظيفية في نفس الوقت، فهي عملية طبيعية بمعنى أن الخصائص البيولوجية لكل من الذكر والأنثى هي التي حددت الدور الاجتماعي الذي ينبغي أن يقوم به كل منهما في المجتمع، وهي عملية وظيفية بمعنى أن عملية تقسيم العمل بين الجنسين ضرورة خلقها البنائي الاجتماعي لتحقيق وظائف معينة يحتاجها البنائي لكي يستمر ويحافظ على توازنه، وأن لكل دور قيمة معينة حددتها ثقافة المجتمع وأن هذه القيم حددتها عمليات التطبيع الاجتماعي التي أفرزت نمطين مختلفين للجنس، وأن القيم المرتبطة بأدوار المرأة تجعلها في مكانة أقل من تلك التي يحتلها الرجل، أما الاتجاه الراديكالي يرفض الافتراضات والمسلمات التي تبني عليها اتجاه البنائية الوظيفية ويؤكد مسألة التمييز بين أدوار ومكانة الجنسين ليست مسألة طبيعية ولكنها مسألة تاريخية نشأت وتطورت نتيجة العديد من العوامل يرجعها البعض إلى أسباب سياسية أو نفسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويفسر أصحاب هذا الاتجاه نشأة وتطور مسألة التمييز بين الرجل والمرأة تفسيراً ماركسياً يقوم على أساس أن وضع المرأة في كل مرحلة بنائية تاريخية يتحدد بالتفاعل الجدلي بين الأساس الاقتصادي للمجتمع أي التنظيم الاجتماعي للإنتاج والبناء الفوقي للمجتمع أي البناء الثقافي، وأن مؤشرات وضع ومكانة المرأة ما هي

نتاج الوجود الاجتماعي بما يتضمنه من علاقات للإنتاج وقوى الإنتاج (العزبي والحيدري، ١٩٨٨: ١٤ - ١٦).

ويُفسر أصحاب المدخل الأنثوي Feminist Approach التمايز النوعي للجنسين من أوجه متعددة تعتمد على فهم الطرق المختلفة التي يمكن النظر بها إلى المجتمع وتشخيص الأسس العملية التي تستند إليها كل طريقة وفقا للجنس والعرق والطبقة والدين والعرف الثقافي واستبعاد رواد هذا المدخل النظرية الماركسية في تفسير التمايز النوعي بين الجنسين، وفرق Rose and lewontin (1984: 1) بين الجنس والنوع على أن الجنس هو مصطلح بيولوجي يصف الاختلافات البيولوجية بين الناس، أما النوع فهو اصطلاح اجتماعي يصف الفروق في السلوك الاجتماعي، حيث يشير إلى الأدوار والعلاقات الاجتماعية التي يحددها المجتمع لكل من الرجل والمرأة وما يعتبره السلوك المناسب للجنسين فهو يتعد عن الخصائص الطبيعية والبيولوجية ليركز على المعنى الاجتماعي لكل من الذكر والأنثى.

ويشير Barrett (1984: 11) إلى أن المشكلة الحقيقية هي ضرورة فهم النظام الأبوي والطبقة التي من خلالها تصبح المرأة تابعا للرجل وأن الفروق الطبقيّة ذات المغزى لا توجد بين النساء فيهم الرجال فقط، ويوضح Morris's (1979: 60) أن تبعية المرأة للرجل يمكن فهمها عن طريق مقارنة فرصها التعليمية بفرص الرجل، حيث يفترض دائما أن خبرتهن متضمنة في الإحصاءات التي تتعامل مع الرجل والتي تعد عن طريق التنمية يزد من تبعية المرأة للرجل ويأتي ذلك بكونهن غير مرنّيات للمخططين والسياسيين على الرغم من أنهن يقمن بعمل كبير في الزراعة في المجتمعات الريفية.

ويرى كل من Archer and Lloyd (1982: 211-212) أن النوع Gender على أنه أدوار ثقافية، حيث أن الفرد يأتي إلى العالم بدون أفكار عن الذكر والأنثى وكيف يكونان، ولكن تنمو عمليات التمييز عندما يبلغ من العمر عامان، حيث يعتمد على المؤثرات الثقافية التي تحدد السمات التي يستخدمها الطفل للتفريق بين العمل المناسب وغير المناسب لوعه، فمفهوم دور النوع يعتمد على مؤثرات خارجية، وبناء مرجع النسق الداخلي للنوع يحدث تدريجيا من خلال التنمية بدون أن يشعر بها الطفل، فالثقافة أوجدت فروق نوعية مماثلة لما أوجدته الطبيعة من بناء للأشياء.

ويرتكز مفهوم التنمية البشرية كنموذج مقبول للتنمية على مبدأ المساواة في الفرص المتاحة لجميع فئات المجتمع دون تمييز، بمعنى المساواة وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفرص الحصول على الموارد، والحق في حياة أفضل، وتمكين الأفراد من المشاركة في عمليات التنمية والاستفادة من عوائدها. وتعرف التنمية البشرية "على أنها عملية تغيير إرتقائي مخطط للنهوض الشامل بجودة حياة الناس، ويتشارك فيها الناس بعدالة لتحمل أعباء التنمية وتقاسم عوائدها". مما يعني إحداث تغييرا كلياً وعماماً يشمل النظام الاجتماعي الذي يعيش فيه الناس من ناحيتي البناء الاجتماعي والوظائف في آن واحد و تزامن متسق، ويعمل على سد الفجوات التنموية في مختلف صورها فيما بين الذكور والإناث وبين القادرين وغير القادرين، وفيما بين الريف والحضر، ويمتد ليشمل حقوق الأجيال القادمة، وتحسين جودة حياة الناس في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وبما يتضمنه ذلك من جوانب مادية وبشرية ومؤسسية بحيث يتشارك الناس بعدالة تكلفة التنمية، واقتسام وتوزيع عوائد ومردودات التنمية (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٣: ٢٠).

ويشير خاطر (٢٠٠٣: ١٦٧) إلى التنمية البشرية وفقا لتقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) على أنها "توسيع الفرص والخيارات المتاحة أمام كل الناس من الجنسين في المجتمع" وهذا لا يتحقق ما دامت المرأة مستمرة في أبعادها من فرص كثيرة في الحياة.

وتوضح مريم على (٢٠٠٤) أن التنمية تركز في منطلقاتها على حشد كل الطاقات في المجتمع المحلي وفي إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة دون تمييز بين النساء والرجال، بحيث يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في المجتمع جزءا أساسيا في عملية التنمية، وأن تتضمن التنمية أنواعا أخرى من التنمية من حيث الموضوع أو القطاع الذي تتم في إطاره، كالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وتنمية المرأة والطفل والشباب، وهي في الوقت ذاته جزء من عملية تنمية أكبر على مستوى المجتمع الكبير، مع التأكيد على أن تمكين المرأة داخل مجتمعها يعد ركيزة أساسية لتقدم هذا المجتمع، ولا يمكن تحقيق ذلك دون وجود منظومة من التشريعات القائمة على العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وإدماج قضايا المرأة في أولويات خطط وبرامج التنمية الشاملة.

وتشير الآراء الحديثة في مجال التنمية على أن نجاح برامج التنمية وضمان استدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله، ويتصل مفهوم المشاركة بمفهوم التنمية والتمكين اتصالا وثيقا، فلقد أضحت من المسلم به أن التنمية الحقيقية يصعب إنجازها على أي صعيد، دون مشاركة

الناس بقضاعاتهم المختلفة وفناتهم وطبقاتهم وشرائحهم، الاجتماعية في تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية من ناحية والاستفادة من عوائدها من ناحية أخرى، وتشتترط عملية المشاركة بصفة عامة درجة معينة من التمكين، أى أن المشارك هو فاعل لديه القدرة على الفعل والاختيار، وتحقيق الأوضاع والأهداف التى يرغبها، ومن ثم فإن المشاركة الحقيقية تعنى وتفترض درجة الفاعلية وشروط تحققها، وقدرة الإنسان على تحقيق إرادته وتطلعاته على الصعيد الاجتماعى، على أساس أن السعى نحو القوة عنصر كامن فى الفعل الاجتماعى، وهو مصدر أساس لمقاومة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الضاغطة، ويرتبط مفهوم التمكين فى التحليلات السببولوجية بمفهومين آخرين هما تحقيق الذات أو حضور الذات، وهو المفهوم الذى يشير إلى الوعى والمعرفة والخبرة، أو القابلية لامتلاك العناصر الضرورية للمشاركة ومقاومة الضغوط الاجتماعية، أى أن المشاركة بهذا المعنى تشير إلى مدى القدرة على الفعل، وصنع الظروف، ومقاومة الضغوط وصولاً إلى تحقيق الذات وتحقيق القوة أو التمكين بإزاء الظروف ذاتها (مريم على، ٢٠٠٤).

وتوضح أمل الخاروف (٢٠١٠: ١٣-١٨) أن التنمية تعنى إيديولوجية واستراتيجية وأهداف الأفراد فى وضعهم الحالى وما يجب أن يكونوا عليه، وأن قضية مشاركة المرأة فى التنمية لا تعنى فقط تنمية قدرتها، بل أيضاً معالجة قضايا النوع الاجتماعى التى لا تعتبر فقط مسألة عدالة اجتماعية أو مساواة أو تمكين وإنما تعنى مسألة بقاء وتطور من أجل الخروج من حلقة ثالوث الفقر بمعنى أنه لا بد أن يركز مفهوم التنمية على الإنسان سواء كان رجلاً أو امرأة وتحقق فقط حين يتصرف الأفراد فى مجتمعهم كفاعلين وليس كأشخاص تفرض عليهم الأحداث، وحين يؤكدون استقلاليتهم وثقتهم بأنفسهم واعتمادهم عليها، وحين يحددون أهدافهم ويسعون إلى تحقيقها، باعتبار أن التنمية هى كيف يصبح الفرد، ولا تقاس بمقدار ما يحصل عليه، أما التمكين يشمل القدرة على اتخاذ القرارات واكتساب مهارة الوصول إلى الهدف وتنمية حالة الرفاهية، وعلى الصعيد الفردى يشمل تنمية الثقة بالنفس والفعالية الذاتية وإثبات الذات، والتمكين لا يعطى بل يكتسب ولا يمكن فرضه من الخارج ولكن يمكن تسهيله بزيادة وعى الأفراد وفهمهم للظروف والمحيط الاجتماعى بما يودى إلى العمل، وإن فهم ظروف الفرد يستدعى إدراك خياراته وفرصه. فالمرأة المتمكنة هى التى تتولى مسئولية حياتها وتحدد مسارها وتقرر وتختار من خلال علاقاتها ومشاركاتها فى البرامج والمشروعات التنموية.

وتم تطبيق مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية بمراقتى طيبة والانطلاق بإقليم النوبارية عام ٢٠٠٣ لتكون نطاق عمل المشروع، والذى اختص بالعمل مع فئات أسر المزارعين المنفعين والمضارين من قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، من المزارعين والمرأة الريفية، وقد وقع الاختيار على إقليم النوبارية لتكون منطقة عمل المشروع وذلك للمساهمة فى زيادة قدرة المستوطنين الجدد على التكيف والاستقرار مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية القائمة بالمجتمعات المستحدثة بعد انتقالهم إليها من المجتمعات القديمة، ومواجهة مشكلات التغيير، ويهدف المشروع بصفة عامة إلى تحسين الوضع الاجتماعى والاقتصادى والظروف البيئية للمستشفيات الريفيات بمناطق المشروع من خلال تحقيق الأهداف والفوائد التالية: (تقارير إنجازات المشروع، ٢٠٠٩: ٢-١٠).

- ١- تحسين الخدمات الصحية والتعليمية من خلال توفير قوافل وعيادات طبية وزيادة الوعى الصحى والغذائى وتعميق التوعية بأهمية تنظيم الأسرة وصحة الأمومة والطفولة وتهوية المسكن ومحو أمية المرأة.
- ٢- حماية البيئة من التلوث من خلال التوعية بالحفاظ على صحة البيئة والإنسان والمياه من خلال عدم استخدام عوبات المبيدات فى تخزين الغذاء، وكيفية التخلص من المخلفات المنزلية والمزرعية، وعدم رمى الحيوانات الميتة والمخلفات وخلص الحيوانات بعد الولادة فى المياه.
- ٣- رفع المستوى المعيشى والاقتصادى للأسرة من خلال زيادة معارف ومهارات المرأة فى نشر وتبنى المشروعات والصناعات الصغيرة، وتوفير التمويل والأقراض من خلال المشروع وزيادة المهارات بأعمال الإبرة والخياطة، وتصنيع المخبوزات ومنتجات الألبان، وزراعة المساحات الخضراء أمام المنازل، وعمل الأعلاف الجافة كالدريس والسيلاج وحقن القش بالأمونيا.
- ٤- تحسين خدمات البنية الأساسية بالمساعدة فى توصيل المياه النقية والصرف الصحى وتحسين البيوت.
- ٥- تحسين الخدمات الاجتماعية من خلال المساهمة فى بناء معاهد أهلية ودور مناسبات.
- ٦- تفعيل دور الجمعيات الأهلية والمساعدة فى زيادة عضوية الريفيات بها.
- ٧- تفعيل دور المرأة الريفية فى المشاركة الاجتماعية من خلال إنشاء صناديق للطعام ومساعدة الفقراء والمشاركة التطوعية وكيفية اتخاذ القرار.

وبصفة عامة يشتمل مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على مجموعة من البرامج التدريبية والتوعية لإثراء معارف ومهارات المرأة الريفية فى المجال الاجتماعى والاقتصادى فى مجال الزراعة

والبيئة، وتقديم بعض الخدمات الأساسية، كما يتضمن مجموعة من السياسات الرسمية والأهلية والإنشاءات، وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وبيئية.

**فروض البحث:**

**ولتحقيق أهداف البحث يمكن صياغة الفرض البحثي التالي:** من المرجح وجود علاقة إيجابية معنوية بين درجة تطبيق المرأة الريفية المستفيدة من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية (مجالات عمل المشروع) وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: العمر، المستوى التعليمي، المستوى الاقتصادي للأسرة، حجم الأسرة، حيازة الأسرة للمشروعات الصغيرة، الاتصال بالمنظمات الريفية، توافر المنظمات الريفية، المشاركة في العمل الزراعي.

## **الأسلوب البحثي**

### **أولاً: الشاملة وحجم العينة:**

أجريت هذه الدراسة في أربع قرى من منطقة النوبارية، وهي قريتي آدم وإلبيشع من مراقبة طيبة، وقريتي مالك وعبد العظيم زاهر من مراقبة الانطلاق، وهما منطقتي عمل المشروع، حيث تم اختيار ٤٠ مبحوثة من المستفيدات من المشروع بطريقة عشوائية منتظمة من واقع سجلات المشروع يمثلون ٢٥% من شاملة المستفيدات من المشروع التي تنتمي لأسر المزارعين المضارين من العلاقة بين المالك والمستأجر بالقرى الأربعة، كما تم اختيار ٤٠ مبحوثة أخرى كعينة مقارنة للدراسة من غير المستفيدات من المشروع والتي تنتمي لأسر صغار المزارعين المنتفعين من قرية الشعراوى بمراقبة البستان متشابهة إلى حد كبير في الخصائص مع عينة المستفيدات.

### **ثانياً: أسلوب جمع البيانات:**

تم تجميع بيانات هذا البحث عن طريق المقابلات الشخصية مع أفراد عينة البحث باستخدام صحيفة استبيان تم إعدادها لتخدم أهداف الدراسة بعد إجراء الاختبار المبدئي عليها والتأكد من البناء الفني للاستمرارية.

### **ثالثاً: التعاريف الإجرائية وقياس المتغيرات:**

#### **أ- المتغير التابع:**

وهو مدى تطبيق المرأة الريفية لبعض ممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية التي يوصى بها المشروع، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس يحتوى على ٣٦ ممارسة إجرائية موزعة على ثلاثة مقاييس فرعية هي:

- ١- **تطبيق الممارسات الاجتماعية للمشروع:** ويتكون من ١٢ ممارسة هي: حضور اجتماعات جمعية تنمية المجتمع، ممارسة القراءة والكتابة، المشاركة في القرارات الأسرية والمزرعية، عدم استخدام مياه الترغ في الغسيل، المشاركة في الأعمال التطوعية بالقرية، وجود عضوية منتظمة، عمل الوجبات المتكاملة للأسرة، الاستفادة من جمعية تنمية المجتمع، الاتصال بمراكز تنظيم الأسرة، الاتصال بمراكز الأمومة والطفولة، التهوية اليومية للمسكن، الحرص على تطهير أماكن الطيور المريضة.
- ٢- **تطبيق الممارسات الزراعية للمشروع:** ويتكون من ١٢ ممارسة هي: الاستفادة من المخلفات المزرعية في تغذية الحيوان، عمل مكمورة من المخلفات المزرعية للعلف الحيواني، كمر المخلفات المزرعية للتسميد، عمل السيلاج لتغذية الحيوان، الحصول على قروض لعمل مشروعات زراعية، تصنيع مخبوزات للتسويق، تصنيع منتجات ألبان للتسويق، زراعة المساحات الهامشية بحوش المنزل، حقن القش بالأمونيا، عمل دريس للعلف الحيواني، استغلال خامات البيئة، والمشاركة في مشروع الأسر المنتجة.
- ٣- **تطبيق الممارسات البيئية للمشروع:** ويتكون من ١٢ ممارسة هي: عدم استخدام عبوات المبيدات في تخزين الأغذية، دفن الطيور الميتة، توصيل المياه النقية بالمنزل، عدم رمي الحيوانات الميتة بالمياه، عدم رمي خلاص الحيوانات بعد الولادة بالمياه، عدم التخلص من القمامة بالحرق، عدم التخلص من المخلفات المزرعية بالحرق، عدم تشوين القمامة أمام البيوت، عزل الطيور والحيوانات عن حجرات المسكن، توصيل المنزل بالصراف الصحي، التخلص من القمامة بالدفن، وعدم تشوين السباح أمام البيوت.

وأعطيت الأوزان (٢، ١، صفر) للاستجابات نعم، أحياناً، لا على الترتيب، وتم تصنيف المبحوثات إلى ثلاثة مستويات من حيث متغير الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية للمشروع، كما يلي: منخفض (٨-١ درجة)، متوسط (٩-١٦ درجة)، مرتفع (١٧-٢٤ درجة).

ب- المتغيرات المستقلة:

- وتشتمل على ثمانية متغيرات قيست كما يلي:
- ١- العمر: وقد تم قياس هذا المتغير بعدد مطلق من السنين، ثم تم تصنيفه إلى فئات أقل من ٣٠ سنة = صغيرة، من ٣٠-٤٠ أقل من ٤٠ سنة = متوسطة، ٤٠ سنة فأكثر = كبيرة، وأعطيت الأوزان ١، ٢، ٣ على الترتيب لكل فئة.
  - ٢- المستوى التعليمي: ويقصد به الفئة التعليمية التي تنتمي إليها المبحوثة، وقد تم قياس هذا المتغير كالتالي أمية = ١، نقرأ وتكتب = ٢، حاصلة على شهادة = ٣.
  - ٣- المستوى الاقتصادي للأسرة: وقد استخدم متوسط دخل الفرد في الأسرة بالوحدة المعيشية بالجنيه سنوياً، وقد تم تصنيفه إلى ثلاث فئات كما يلي: أقل من ١٥٠٠ جنيه = منخفض، ١٥٠٠-٣٠٠٠ جنيه = متوسط، وأكثر من ٣٠٠٠ جنيه = مرتفع وأعطيت الأوزان ١، ٢، ٣ على الترتيب لكل فئة.
  - ٤- حجم الأسرة: ويقصد به عدد الأفراد الذين يعيشون داخل الوحدة المعيشية، وقد تم تصنيفه إلى ٣ فئات كما يلي ٤ أفراد فأقل = صغيرة، ٥-٨ = متوسطة، وأكثر من ٨ أفراد = كبيرة وأعطيت الأوزان ٣، ٢، ١ على الترتيب لكل فئة.
  - ٥- حياة الأسرة للمشروعات الصغيرة: وقد تم قياسه بإعطاء ٢ للأسرة الحائزة على المشروعات و ١ لغير الحائزة على المشروعات على الترتيب.
  - ٦- الاتصال بالمنظمات الريفية: ويقصد به مدى اتصال المرأة الريفية بخمسة منظمات رئيسية لخدمة المستوطنين بالمناطق الجديدة وهي الجمعية الزراعية، وجمعية تنمية المجتمع، ومراكز تنظيم الأسرة، مراكز الأمومة والطفولة، الوحدة الصحية وأعطيت الأوزان ٢، ١ في حالة الاتصال وعدم الاتصال على الترتيب لكل منظمة وتم تصنيف الدرجات النهائية إلى فئتين كما يلي درجة اتصال عالية = أكثر من ٥ درجات، ودرجة اتصال منخفضة = أقل من ٥ درجات وأعطيت الأوزان ٢، ١ على الترتيب.
  - ٧- مدى توافر المنظمات: ويقصد بها عدد المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تخدم المستوطنين بالمنطقة، وقد قيس هذا المتغير بعدد مطلق للمنظمات المختلفة، ثم تم تصنيفه إلى فئتين كما يلي ٤ منظمات فأكثر = متوفرة، أقل من ٤ منظمات = غير متوفرة، وأعطيت الأوزان ٢، ١ على الترتيب.
  - ٨- المشاركة في العمل الزراعي: تم قياسه بسؤال المبحوثة عما إذا كانت تشارك في العمل الزراعي والإنتاج الحيواني وأعطيت الأوزان ٣، ٢، ١ للاستجابات التالية دائماً، أحياناً، لا تشارك على الترتيب.

رابعاً: أساليب التحليل الإحصائي:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الأساليب الإحصائية: النسب المئوية، والتوزيعات التكرارية، ومربع كاي (كا) للدراسة العلاقة الإقترانية بين المتغير التابع وهو درجة تطبيق المرأة الريفية لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية وبين المتغيرات الاسمية المستقلة، كما استخدم معامل كرامر (Cramer  $\phi$ ) وذلك لقياس قوة العلاقة الإقترانية بين كل من المتغير التابع وبقية المتغيرات الاسمية المستقلة، ويمكن إيجاد قيمة هذا المعامل باستخدام الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{معامل كرامر } \phi = \frac{\sqrt{\text{كا}}}{\sqrt{\text{ن (ك-1)}}}$$

حيث ك ترمز إلى عدد الصفوف أو الأعمدة أيهما أصغر أو إلى أي منهما في حالة تساويهما (علام، ١٩٩٣: ٤٥٥).

النتائج ومناقشتها

يمكن عرض النتائج التي تم التوصل إليها مرتبة وفقاً لأهداف هذا البحث كما يلي:

أولاً: وصف عينة الدراسة:

- باستعراض نتائج وصف متغيرات الدراسة تبين من جدول (١) أن توزيع المبحوثات الريفيات المستفيدات وغير مستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية وفقاً لخصائصهن كانت كما يلي:
- ١- العمر: اتضح من النتائج أن أكثر من حوالي ٨٤% من المبحوثات المستفيدات من المشروع تقعن في الفئة العمرية من ٣٠-٤٠ سنة والفئة أقل من ٣٠ سنة، في حين كان ٩٠% من المبحوثات غير المستفيدات يقعن في الفئة العمرية من ٣٠-٤٠ سنة والفئة أكثر من ٤٠ سنة.

- ٢- **المستوى التعليمي:** وتشير النتائج إلى أن حوالي ٥١% من إجمالي عينة المستفيدين من المشروع يقعون في الفئة التعليمية تقرأ وتكتب، في حين كانت ٥٥% من إجمالي عينة غير المستفيدين يقعون في فئة الأمية.
- ٣- **المستوى الاقتصادي:** وتبين من النتائج أن قرابة ٨٩% من عينة المستفيدين من المشروع يقصد ما بين المستوى الاقتصادي المتوسط والمنخفض مقابل ٩٥% من غير المستفيدين تقصد ما بين ذات المستويين.

جدول (١): توزيع المبحوثات وفقاً لبعض متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة	المستفيدين ن = ١٤٠		غير المستفيدين ن = ٤٠	
	عدد	%	عدد	%
<b>١- العمر</b>				
أقل من ٣٠ سنة	٥٧	٤٠.٧	٤	١٠
٣٠-٤٠ سنة	٦١	٤٣.٦	٢٦	٦٥
أكثر من ٤٠ سنة	٢٢	١٥.٧	١٠	٢٥
<b>٢- المستوى التعليمي</b>				
أمية	٣٤	٢٤.٣	٢٢	٥٥
تقرأ وتكتب	٧٢	٥١.٤	٥	١٢.٥
شهادة	٣٤	٢٤.٣	١٣	٣٢.٥
<b>٣- المستوى الاقتصادي</b>				
منخفض	٥٩	٤٢.١	٢٣	٥٧.٥
متوسط	٦٥	٤٦.٥	١٥	٣٧.٥
مرتفع	٦١	١١.٤	٢	٥
<b>٤- حجم الأسرة</b>				
صغير	٣١	٢٢.١	٨	٢٠
متوسط	٧٤	٥٢.٩	١٧	٤٢.٥
كبير	٣٥	٢٥.٠	١٥	٣٧.٥
<b>٥- حيازة المشروعات الصغيرة</b>				
حائزة	٥٨	٤١.٤	٩	٢٢.٥
غير حائزة	٨٢	٥٨.٦	٣١	٧٧.٥
<b>٦- الاتصال بالمنظمات الريفية</b>				
عالي	٨٩	٦٣.٦	٧	١٧.٥
منخفض	٥١	٣٦.٤	٣٣	٨٢.٥
<b>٧- مدى توافر المنظمات</b>				
متوفرة	٨٦	٦١.٤	٢١	٥٢.٥
غير متوفرة	٥٤	٣٨.٦	١٩	٤٧.٥
<b>٨- المشاركة في العمل الزراعي</b>				
تشارك دائما	٨٢	٥٨.٦	٢٥	٦٢.٥
تشارك أحيانا	٤٣	٣٠.٧	١٣	٣٢.٥
لا تشارك	١٥	١٠.٧	٢	٥

- ٤- **حجم الأسرة:** وأشارت النتائج إلى أن قرابة ٥٣% من المبحوثات المستفيدين من المشروع تنتمي للأسر متوسطة الحجم يتراوح عدد أفرادها من ٥-٨ أفراد وأسر صغيرة الحجم أقل من ٥ أفراد مقابل ٨٠% من عينة غير المستفيدين تنتمي لأسرة متوسطة الحجم وأسر كبيرة الحجم تزيد على ٨ أفراد.
- ٥- **حيازة المشروعات الصغيرة:** وتبين من النتائج أن حوالي ٤١% من إجمالي عينة المستفيدين من المشروع تمتلك أسرهم مشروعات صغيرة مقابل قرابة ٢٣% فقط من إجمالي عينة غير المستفيدين من المشروع.
- ٦- **الاتصال بالمنظمات الريفية:** وأوضحت النتائج أن قرابة ٦٤% من المبحوثات المستفيدين من المشروع ذوات اتصال عالي بالمنظمات الريفية مقابل حوالي ١٨% فقط من عينة غير المستفيدين.
- ٧- **مدى توافر المنظمات:** واتضح من النتائج أن حوالي ٦١% من عينة المبحوثات المستفيدين من المشروع أفادت بأن المنظمات الريفية متوفرة بمنطقة الدراسة بما يزيد عددها عن ٤ منظمات مقابل قرابة ٥٣% من عينة غير المستفيدين.



٨- المشاركة في العمل الزراعي: وتبين من النتائج أن حوالي ٨٩% من عينة المبحوثات المستفيدات من المشروع كانت تشاركن دائماً وأحياناً في العمل الزراعي مقابل ٩٥% من غير المستفيدات من المشروع.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمرودات التنموية لمشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على المرأة الريفية المستفيدة من المشروع مقارنة بغير المستفيدات من المشروع في تطبيق بعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية وتم التعرف عليها من خلال ما يلي:

١- مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية (مجالات عمل المشروع):

ولتحقيق الهدف الأول من البحث سعت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية لبعض الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية من خلال قياس مدى التطبيق للجوانب الثلاثة السابقة الذكر على مقياس مكون من ٣٦ ممارسة إجرائية كما سبق بيانه بالأسلوب البحثي، وتصنيف درجات المبحوثات وفقاً للدرجات التي حصلن عليها إلى ثلاثة مستويات مرتفع ومتوسط ومنخفض، وفيما يلي توزيع المبحوثات على تلك المستويات.

أ- مدى تطبيق المبحوثات لبعض الجوانب الاجتماعية:

باستعراض بيانات جدول (٢) فيما يتعلق بمدى تطبيق الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية تبين أن حوالي ٥١% من إجمالي عينة المستفيدات من المشروع يقعن في المدى المرتفع مقابل ٢٠% فقط من عينة غير المستفيدات، في حين كانت نسبة الريفيات المستفيدات من المشروع اللاتي يقعن في المدى المتوسط حوالي ٢٦% من إجمالي العينة مقابل حوالي ٣٧% من إجمالي عينة غير المستفيدات، وبلغت نسبة المستفيدات من المشروع ذات المدى المنخفض حوالي ٢٢% مقابل قرابة ٤٣% من الريفيات غير المستفيدات من المشروع.

جدول (٢): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية وفقاً لمدى تطبيق بعض الجوانب الاجتماعية:

غير المستفيدات من المشروع		المستفيدات من المشروع		فئات الدرجات
عدد	%	عدد	%	
٨	٢٠	٧٢	٥١.٤	مدى مرتفع (١٧-٢٤)
١٥	٣٧.٥	٣٧	٢٦.٤	مدى متوسط (٩-١٦)
١٧	٤٢.٥	٣١	٢٢.٢	مدى منخفض (١-٨)
٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	الإجمالي

ب- مدى تطبيق المبحوثات لبعض الجوانب الزراعية:

وتشير بيانات جدول (٣) والتي تتعلق بمدى تطبيق الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الزراعية إلى أن نسبة المبحوثات المستفيدات من المشروع اللاتي يقعن في مدى تطبيق مرتفع بلغت حوالي ٥٩% من إجمالي عينة المستفيدات مقابل قرابة ٣٨% من عينة غير المستفيدات، في حين كانت نسبة المبحوثات المستفيدات ذات المدى المتوسط حوالي ٢٩% من إجمالي العينة في مقابل ٣٥% من إجمالي عينة غير المستفيدات، وكانت نسبة المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتي يقعن بالمدى المنخفض حوالي ١٢% مقابل قرابة ٢٨% من إجمالي عينة غير المستفيدات من المشروع.

جدول (٣) التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية وفقاً لمدى تطبيق بعض الجوانب الزراعية:

غير المستفيدات من المشروع		المستفيدات من المشروع		فئات الدرجات
عدد	%	عدد	%	
١٥	٣٧.٥	٨٣	٥٩.٣	مدى مرتفع (١٧-٢٤)
١٤	٣٥	٤٠	٢٨.٦	مدى متوسط (٩-١٦)
١١	٢٧.٥	١٧	١٢.١	مدى منخفض (١-٨)
٤٠	١٠٠	١٤٠	١٠٠	الإجمالي

ج- مدى تطبيق المبحوثات لبعض الجوانب البيئية:

وتبين من جدول (٤) فيما يتعلق بمدى تطبيق المبحوثات المستفيدات وغير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات البيئية أن نسبة المبحوثات المستفيدات من المشروع اللاتي يقعن بمدى تطبيق مرتفع حوالي ٤٢% مقابل ١٠% فقط من إجمالي عينة غير المستفيدات، في حين كانت نسبة المبحوثات

المستفيدات اللاتي يقعن في المدى المتوسط حوالي ٣٢% مقابل قرابة ٣٣% من إجمالي عينة غير المستفيدات، وبلغت نسبة المبحوثات المستفيدات من المشروع اللاتي يقعن في المدى المنخفض قرابة ٢٦% مقابل قرابة ٥٨% من غير المستفيدات من المشروع.

**جدول (٤): التوزيع العددي والنسبي للمبحوثات الريفيات المستفيدات وغير المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية وفقاً لمدى تطبيق بعض الجوانب البيئية:**

فئات الدرجات	المستفيدات من المشروع		غير المستفيدات من المشروع	
	عدد	%	عدد	%
مدى مرتفع (١٧-٢٤)	٥٩	٤٢.١	٤	١.٠
مدى متوسط (٩-١٦)	٤٥	٣٢.٢	١٣	٣٢.٥
مدى منخفض (١-٨)	٣٦	٢٥.٧	٢٣	٥٧.٥
الإجمالي	١٤٠	١٠٠	٤٠	١٠٠

وتشير النتائج بصفة عامة إلى أن مدى تطبيق المبحوثات المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية لبعض الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية كان ما بين المتوسط والمرتفع، في حين كان مدى تطبيق المبحوثات غير المستفيدات لبعض الممارسات الاجتماعية والبيئية ما بين المنخفض والمتوسط، وكان مدى تطبيقهن الممارسات الزراعية ما بين المتوسط والمرتفع، مما يشير إلى أن المرودات التنموية لمشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية على المرأة الريفية المستفيدة من المشروع كانت إيجابية إلى حد ما فيما يتعلق بمجالات عمل المشروع الاجتماعية والزراعية والبيئية.

**٢- علاقة بعض المتغيرات المستقلة بدرجة تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الجوانب الاجتماعية والزراعية والبيئية (مجالات عمل المشروع):**

**أولاً: علاقة بعض المتغيرات المستقلة بدرجة تطبيق المبحوثات لبعض الجوانب الاجتماعية:**

وتشير بيانات جدول (٥) فيما يتعلق بمتغير العمر وعلاقته بمدى تطبيق المبحوثات لبعض الممارسات الاجتماعية إلى أن المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتي يقعن في فئة العمر أقل من ٣٠ سنة كانت موزعة حوالي ٦٣% منهم في المدى المرتفع، ١٩% تقريباً في المدى المتوسط، وقرابة ١٨% في المدى المنخفض مقابل ٢٥%، ٥٠%، ٢٥% على الترتيب لذات الفئة من المبحوثات غير المستفيدات من المشروع، أما المبحوثات المستفيدات من المشروع ذوات فئة العمر من ٣٠-٤٠ سنة كانت موزعة حوالي ٣٩% منهم للمدى المرتفع، وحوالي ٣٦% للمدى المتوسط، وقرابة ٢٥% للمدى المنخفض مقابل حوالي ١٩%، قرابة ٢٧%، ٥٤% لغير المستفيدات على الترتيب، أما فئة العمر أكثر من ٤٠ سنة كانت موزعة حوالي ٥٥%، ١٨%، ٢٧% للمدى المرتفع والمتوسط والمنخفض للمستفيدات مقابل ٦٠%، ٢٠%، ٢٠% لغير المستفيدات في تطبيق بعض الممارسات الاجتماعية، كما تبين من نفس جدول (٥) أن المبحوثات المستفيدات من المشروع وذوات المستوى الأمي كانت موزعة قرابة ٢٤%، ١٥%، ٦٢% للمدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل قرابة ٢٣%، ٣٢%، ٤٦% لغير المستفيدات، أما فئة المستوى التعليمي تقرأ وتكتب للمبحوثات المستفيدات كانت موزعة حوالي ٦٨%، وقرابة ٢١%، ١١% تقريباً على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل ٤٠%، ٢٠%، ٤٠% لغير المستفيدات، أما فئة المستوى التعليمي للمستفيدات الحاصلات على شهادات كانت موزعة على الترتيب ٤٠%، ٥٠%، ٦% تقريباً على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل قرابة ٨%، ٥٤%، ٣٩% لغير المستفيدات.

وبالنسبة لمتغير المستوى الاقتصادي أوضحت بيانات جدول (٥) أن المبحوثات المستفيدات ذوات المستوى الاقتصادي المنخفض كانت موزعة قرابة ٤٨%، ٣٩%، ٢٠% تقريباً على الترتيب على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل قرابة ٢٢%، وحوالي ٣٩%، ٣٩% لغير المستفيدات من المشروع، أما المبحوثات المستفيدات ذوات المستوى الاقتصادي المتوسط كانت موزعة على الترتيب قرابة ٥٩%، حوالي ١٥%، ٢٦% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل ١٣%، ٤٠%، قرابة ٤٧% لغير المستفيدات، وعن فئة المستفيدات المستوى الاقتصادي المرتفع كانت موزعة قرابة ٦٣%، ٢٥%، وقرابة ١٣% على الترتيب على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل ٠.٥% لغير المستفيدات في المدى المرتفع والمنخفض وصفر% في المدى المتوسط، وعن علاقة متغير حجم الأسرة تبين أن المبحوثات المستفيدات من المشروع ذوات الأسر الصغيرة كانت موزعة بنسب حوالي ٤٨%، قرابة ٣٩%، ١٣% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل ٢٠%، وقرابة ٤٧%، ٣٣% تقريباً لغير المستفيدات، أما المبحوثات المستفيدات ذوات الأسر المتوسطة كانت موزعة بنسب حوالي ٥٨%، وقرابة ١٩%، ٢٣% على الترتيب مقابل قرابة ١٨%، وحوالي ٣٥%، ٤٧% لغير المستفيدات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض، في

حين كانت المبحوثات المستفيدات ذوات الأسرة الكبيرة في الحجم كانت موزعة بنسب ٤٠%، وحوالي ٣١%، و٢٩% تقريباً على الترتيب على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل ٢٥%، ٢٥%، و٥٠% لغير المستفيدات.

وفيما يتعلق بمتغير حيازة المشروعات الصغيرة وعلاقته بمدى تطبيق المبحوثات لبعض الممارسات الاجتماعية تبين من بيانات جدول (٥) أن المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتي تمتلك أسرهن مشروعات صغيرة كانت موزعة ٦٠.٣%، ٢٠.٧%، ١٩% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل ٣٣.٣%، ٤٤.٥%، ٢٢.٢% لغير المستفيدات، أما المبحوثات المستفيدات من المشروع والتي لا تمتلك أسرهن لمشروعات صغيرة كانت موزعة ٤٥.١%، ٣٠.٥%، ٢٤.٤% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل ١٦.١%، ٣٥.٥%، ٤٨.٤% لغير المستفيدات على الترتيب. وعن علاقة متغير الاتصال بالمنظمات الريفية من المشروع كانت المستفيدات ذوات الاتصال العالي بالمنظمات الريفية كانت موزعة بنسب ٦١.٨%، ٣١.٣%، ١٦.٩% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل ١٤.٢%، ٤٢.٩%، ٤٢.٩% لغير المستفيدات، أما المبحوثات المستفيدات ذوات الاتصال المنخفض بالمنظمات الريفية كانت موزعة بنسب ٣٣.٣%، ٣٥.٢%، ٣١.٤% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل ٢١.٢%، ٦٣.٤%، ٤٢.٤% لغير المستفيدات.

وفيما يتعلق بمتغير مدى توافر المنظمات تبين من النتائج أن المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتي أفادت بأن المنظمات متوفرة بمنطقة البحث موزعة بنسب ٥٤.٧%، ٣٧.٢%، ٨.١% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل ٥٨.٥%، ٤٢.٩%، ٢٨.٦% لغير المستفيدات، كما تبين أن المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتي أفادت بأن المنظمات غير متوفرة كانت موزعة بنسب ٤٦.٣%، ٩.٣%، ٤٤.٤% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل ١٠.٥%، ٣١.٦%، ٥٧.٩% لغير المستفيدات. وعن علاقة متغير المشاركة في العمل الزراعي تبين من النتائج أن المستفيدات من المشروع واللاتي تشاركن دائماً في العمل الزراعي كانت موزعة بنسب ٧٠.٧%، ١٥.٩%، و١٣.٤% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب مقابل ٢٤%، ٢٠%، ٥٦% لغير المستفيدات.

أما المبحوثات المستفيدات من المشروع واللاتي تشاركن أحياناً في العمل الزراعي كانت موزعة على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض بنسب ٣٠.٢%، ٤٦.٥%، ٢٣.٣% على الترتيب مقابل ١٥.٤%، ٦٩.٢%، ١٥.٤% لغير المستفيدات وأن المبحوثات المستفيدات واللاتي لا تشاركن في العمل الزراعي كانت موزعة على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض بنسب ٦.٧%، ٢٦.٧%، ٦٦.٦% على الترتيب مقابل صفر%، ٠.٥%، ٠.٥% لغير المستفيدات في تطبيق بعض الممارسات الاجتماعية.

جدول (٥): التوزيعات التكرارية المزدوجة للمبحوثات وفقاً لمستوى تطبيق الممارسات الاجتماعية وكل من المتغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة	مدى تطبيق بعض الجوانب البيئية							
	% غير المستفيدات من المشروع				% المستفيدات من المشروع			
	مرتفع ن=٥٩	متوسط ن=٤٥	منخفض ن=٣٦	ن=١٤٠	مرتفع ن=٤	متوسط ن=١٣	منخفض ن=٢٣	ن=٤٠
١- العمر								
أقل من ٣٠ سنة	٦٣.٢	١٩.٣	١٧.٥	٥٧	٨.٤	٥٠.٠	٢٥.٠	٤
٣٠-٤٠ سنة	٣٩.٣	٣٦.١	٢٤.٦	٦١	١٩.٢	٢٦.٩	٥٣.٩	٢٦
أكثر من ٤٠ سنة	٥٤.٥	١٨.٢	٢٧.٣	٢٢	٢٠.٠	٦٠.٠	٢٠.٠	١٠
٢- المستوى التعليمي								
أمية	٢٣.٥	١٤.٧	٦١.٨	٣٤	٢٢.٧	٣١.٨	٤٥.٥	٢٢
تقرأ وتكتب	٦٨.١	٢٠.٨	١١.١	٧٢	٤٠.٠	٢٠.٠	٤٠.٠	٥
شهادة	٤٤.١	٥٠.٠	٥.٩	٣٤	٧.٧	٥٣.٨	٣٨.٥	١٣
٣- المستوى الاقتصادي								
منخفض	٤٠.٧	٣٩.٠	٢٠.٣	٥٩	٢١.٨	٣٩.١	٣٩.١	٢٣
متوسط	٥٨.٥	١٥.٤	٢٦.١	٦٥	١٣.٣	٤٠.٠	٤٦.٧	١٥
مرتفع	٦٢.٥	٢٥.٠	١٢.٥	١٦	٠.٥	٠	٠.٥	٢
٤- حجم الأسرة								

١.٤	٨	٣٣.٣	٤٦.٧	٢٠.٠	٧.١	٣١	١٢.٩	٣٨.٧	٤٨.٤	صغيرة
	١٧	٤٧.١	٣٥.٣	١٧.٦		٧٤	٢٣.٠	١٨.٩	٥٨.١	متوسطة
	١٥	٥٠.٠	٢٥.٠	٢٥.٠		٣٥	٢٨.٦	٣١.٤	٤٠.٠	كبيرة
										٥- حيازة المشروعات الصغيرة
٢.٣	٩	٢٢.٢	٤٤.٥	٣٣.٣	٣.٢	٥٨	١٩.٠	٢٠.٧	٦٠.٣	حائزة
	٣١	٤٨.٤	٣٥.٥	١٦.١		٨٢	٢٤.٤	٣٠.٥	٤٥.١	غير حائزة
										٦- الاتصال بالمنظمات الريفية
٠.٤	٧	٤٢.٩	٤٢.٩	١٤.٢	*١٠.٥	٨٩	١٦.٩	٢١.٣	٦١.٨	عالي
	٣٣	٤٢.٤	٣٦.٤	٢١.٢		٥١	٣١.٤	٣٥.٣	٣٣.٣	منخفض
										٧- مدى توافر المنظمات
٤.٢	٢١	٢٨.٦	٤٢.٩	٢٨.٥	**٢٣.٩	٨٦	٨.١	٣٧.٢	٥٤.٧	متوفرة
	١٩	٥٧.٩	٣١.٦	١٠.٥		٥٤	٤٤.٤	٩.٣	٤٦.٣	غير متوفرة
										٨- المشاركة في العمل الزراعي
*٩.٥	٢٥	٥٦.٠	٢٠.٠	٢٤.٠	**٤١.٨	٨٢	١٣.٤	١٥.٩	٧٠.٧	تشارك دائما
	١٣	١٥.٤	٦٩.٢	١٥.٤		٤٣	٢٣.٣	٤٦.٥	٣٠.٢	تشارك أحيانا
	٢	٠.٥	٠.٥	٠.٠		١٥	٦٦.٦	٢٦.٧	٦.٧	لا تشارك

\*\* مغزوية عند مستوى ٠.٠١

\* مغزوية عند مستوى ٠.٠٥

ولاختبار فروض الدراسة فيما يتعلق بمدى معنوية العلاقة الافتراضية بين درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية وبين المتغيرات المستقلة باستخدام اختبار مربع كاي أشارت النتائج الواردة في جدول (٦) أن هناك خمسة متغيرات من بين ثمانية متغيرات مستقلة لها علاقة معنوية مع درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الاجتماعية وهي متغيرات: المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، والاتصال بالمنظمات الريفية، ومدى توافر المنظمات، والمشاركة في العمل الزراعي، ولتحديد قوة العلاقة الافتراضية بين درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية وبين المتغيرات المستقلة مقاسة بقيمة معامل كرامر تبين من نتائج جدول (٦) أن أعلاها على الترتيب هي: المستوى التعليمي (٠.٥٩)، المشاركة في العمل الزراعي (٠.٥٥)، مدى توافر المنظمات (٠.٤١)، الاتصال بالمنظمات الريفية (٠.٢٨) والمستوى الاقتصادي (٠.٢٧) أى أن نتائج مربع كاي دعمت خمسة من فروض الدراسة.

وفيما يتعلق بمغزوية العلاقة الافتراضية بين درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات لبعض الممارسات الاجتماعية وبين المتغيرات المستقلة تبين من نتائج جدول (٦) أن متغير المشاركة في العمل الزراعي فقط من بين المتغيرات المستقلة الثمانية له علاقة معنوية إحصائياً مع درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية. ولتحديد قوة العلاقة الافتراضية بين درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية وبين المتغيرات المستقلة مقاسة بقيمة معامل كرامر كما تبين من نفس نتائج جدول (٦) أن متغير المشاركة في العمل الزراعي (٠.٤٩) أى أن نتائج مربع كاي قد دعمت فرضاً واحداً فقط من فروض الدراسة الثمانية.

جدول (٦) قيم مربع كاي ومعامل الاقتران لكرامر لعلاقة مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الجوانب الاجتماعية والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة:

المتغيرات المستقلة	المستفيدات من المشروع		غير المستفيدات من المشروع	
	قيمة مربع كاي	قيمة معامل $\phi$	الترتيب	قيمة مربع كاي
١- العمر	٨.٤	٠.٢٤	٦	٦.٩
٢- المستوى التعليمي	٤٩.٤	٠.٥٩	١	٤.٢
٣- المستوى الاقتصادي	١٠.١	٠.٢٧	٥	١.٥
٤- حجم الأسرة	٧.١	٠.٢٣	٧	١.٤
٥- حيازة المشروعات الصغيرة	٣.٢	٠.١٥	٨	٢.٣
٦- الاتصال بالمنظمات الريفية	١٠.٦	٠.٢٨	٤	٠.٤
٧- مدى توافر المنظمات	٢٣.٩	٠.٤١	٣	٤.٢
٨- المشاركة في العمل الزراعي	٤١.٨	٠.٥٥	٢	٩.٥

ثانياً: علاقة بعض المتغيرات المستقلة بدرجة تطبيق المبحوثات للممارسات الزراعية للمشروع:

وفيما يتعلق بمتغير العمر وعلاقته بدرجة تطبيق المبحوثات لبعض الممارسات الزراعية تبين من نتائج جدول (٧) أن توزيع المبحوثات المستفيدات من المشروع ذوات فئة العمر أقل من ٣٠ سنة كانت بنسب توزيعين ٥٢.٦%، ٤٠.٤%، و٧% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل صفر%، ٥٠%، و٥٠% لغير المستفيدات على الترتيب، أما المستفيدات ذوات فئة العمر من ٣٠-٤٠ سنة كانت موزعة بنسب ٦٧.٢%، ٢١.٣%، ١١.٥% مقابل ٣٤.٦%، ٣٨.٥%، ٢٦.٩% لغير المستفيدات على الترتيب، في حين كانت المستفيدات ذوات فئة العمر أكثر من ٤٠ سنة موزعة بنسب ٥٤.٥%، ١٨.٢%، ٢٧.٣% للمستفيدات مقابل ٦٠%، ٢٠%، و٢٠% لغير المستفيدات في تطبيق بعض الجوانب الزراعية.

وفيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي تبين من النتائج المستفيدات الأميات كانت نسب توزيعهن ٢٦.٥، ٤٩.٤، ٤٤.١% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل ٥٨.٠%، ٢٧.٣%، ٢٢.٧% لغير المستفيدات، أما المستفيدات ذوات الفئة تقرراً وتكتب كانت موزعة بنسب ٦٨.١%، ٣٠.٦%، ١.٣% للمستفيدات من المشروع مقابل صفر%، ٦٠%، ٤٠% لغير المستفيدات، أما فئة الحاصلات على شهادة كانت نسب توزيعهن ٧٣.٥%، ٢٣.٥%، ٣% للمبحوثات المستفيدات من المشروع مقابل ٣٠.٨%، ٣٨.٤%، ٣٠.٨% لغير المستفيدات على الترتيب.

وفيما يتعلق بمتغير المستوى الاقتصادي تبين من النتائج أن المستفيدات ذوات فئة المستوى الاقتصادي المنخفض كانت موزعة بنسب ٢٦%، ٥٤%، و٢٠% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل ٤٣.٥%، ٣٠.٤%، ٢٦.١% لغير المستفيدات، أما المستفيدات ذوات فئة المستوى الاقتصادي المتوسط كانت نسب توزيعهن ٨٢.٣%، ١٠.١%، ٧.٦% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل ٣٣.٣%، ٣٣.٤%، ٣٣.٣% لغير المستفيدات من المشروع، أما المستفيدات ذوات فئة المستوى الاقتصادي المرتفع كانت موزعة بنسب ٤٥.٥%، ٤٥.٥%، ٩% على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض مقابل صفر%، ١٠٠%، صفر% لغير المستفيدات.

وعن علاقة متغير حجم الأسرة تبين من بيانات جدول (٧) أن المبحوثات ذوات حجم الأسرة الصغير كانت نسب توزيعهن ٧٧.٤%، ١٦.١%، ٦.٥% للمستفيدات من المشروع مقابل ٢٥%، ٣٧.٥%، ٣٧.٥% لغير المستفيدات، وكانت فئة حجم الأسرة المتوسطة موزعة ٧٣%، ٢٠.٣%، ٦.٧% للمبحوثات المستفيدات مقابل ٣٥.٣%، ٣٥.٣%، ٢٩.٤% لغير المستفيدات، في حين كانت فئة حجم الأسرة الكبيرة موزعة ١٤.٣%، ٥٧.١%، ٢٨.٦% للمبحوثات المستفيدات مقابل ٤٦.٧%، ٣٣.٣%، ٢٠% لغير المستفيدات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض في تطبيق بعض الجوانب الزراعية. وعن متغير حيازة المشروعات الصغيرة تبين من النتائج أن توزيع نسب المبحوثات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض كما يلي: فئة الحائزات على مشروعات صغيرة كانت موزعة بنسب ٦٧.٢%، ٢٧.٦%، ٥.٢% للمستفيدات من المشروع مقابل ٣٣.٣%، ٤٥.٥%، ٢٢.٢% لغير المستفيدات، أما فئة غير الحائزات على مشروعات صغيرة كانت موزعة ٥٣.٧%، ٢٩.٣%، ١٧% للمستفيدات من المشروع مقابل ٣٨.٧%، ٣٢.٣%، ٢٩% لغير المستفيدات. وعن علاقة متغير الاتصال بالمنظمات بينت النتائج أن توزيع نسب المبحوثات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض وفقاً لدرجة اتصال المبحوثات بالمنظمات الريفية كانت بالترتيب كما يلي: تبين أن المبحوثات المستفيدات اللاتي تقعن في فئة الاتصال العالي كانت بنسب توزيعهن ٧٠.٨%، ٢٨.١%، ١.١% مقابل ٢٨.٦%، ٤٢.٨%، ٢٨.٦% للمبحوثات غير المستفيدات، أما المبحوثات المستفيدات ذوات فئة الاتصال المنخفض كانت نسب توزيعهن ٣٩.٢%، ٤٩.٤%، ٣٤.٤% مقابل ٣٩.٤%، ٣٣.٣%، ٢٧.٣% للمبحوثات غير المستفيدات.

وفيما يتعلق بمتغير مدى توافر المنظمات أشارت بيانات جدول (٧) إلى أن توزيع نسب المبحوثات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب كانت كما يلي: أن المبحوثات المستفيدات اللاتي أفادت بأن المنظمات متوفرة كانت موزعة بنسب ٧٤.٤%، ٢٣.٣%، ٢.٣% مقابل ٣٨.١%، ٣٨.١%، ٢٣.٨% للمبحوثات غير المستفيدات، أما فئة المبحوثات المستفيدات اللاتي أفادت بأن المنظمات غير متوفرة كانت نسب توزيعهن ٣٥.٢%، ٣٧%، ٢٧.٨% مقابل ٣٦%، ٣١.٦%، ٣١.٦% للمبحوثات غير المستفيدات. وفيما يتعلق بمتغير المشاركة في العمل الزراعي أوضحت النتائج أن نسب توزيع المبحوثات وفقاً لفئات المشاركة في العمل الزراعي موزعة على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض على الترتيب كما يلي: تبين أن فئة المبحوثات المستفيدات اللاتي تشارك دائماً كانت موزعة بنسب ٦٩.٥%، ٢٦.٨%، ٣.٧%، للمبحوثات المستفيدات مقابل صفر%، ١٠٠%، وصفر% للمبحوثات غير المستفيدات، أما فئة المبحوثات المستفيدات اللاتي تشارك أحياناً كانت نسب توزيعهن ٥٣.٥%، ٣٧.٢%، ٩.٣% في مقابل ٥٣.٨%، ٣٠.٨%، و١٥.٤% للمبحوثات غير المستفيدات، في حين كانت فئة المبحوثات المستفيدات اللاتي لا تشارك

في العمل الزراعي كانت موزعة ٢٠%، ١٣.٣%، ٦٦.٧% مقابل ٣٢%، ٣٢%، و ٣٦% لغير المستفيدات في تطبيق الممارسات الزراعية.

وباختيار فروض الدراسة فيما يتعلق بمدى مغزوية العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع وبين المتغيرات المستقلة باستخدام مربع كاي تبين من النتائج الواردة في جدول (٧) أن هناك ستة متغيرات من بين ثمانية متغيرات مستقلة كانت لها علاقة معنوية مع درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الزراعية وهي متغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، والاتصال بالمنظمات الريفية، ومدى توافر المنظمات، والمشاركة في العمل الزراعي. ولتحديد قوة العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الزراعية وبين المتغيرات المستقلة مقاسة بقيمة معامل كرامر تبين من نتائج جدول (٨) أن أعلاها على الترتيب: المشاركة في العمل الزراعي (٠.٦٠)، المستوى التعليمي (٠.٥٨)، المستوى الاقتصادي (٠.٥٤)، الاتصال بالمنظمات الريفية (٠.٤٦)، مدى توافر المنظمات (٠.٤٥)، والعمر (٠.٢٨). بما يعني أن نتائج اختبار مربع كاي قد دعمت ستة من فروض الدراسة.

وفيما يتعلق بمغزوية العلاقة الاقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات لبعض الممارسات الزراعية وبين المتغيرات المستقلة تبين من بيانات نفس جدول (٧) أن متغير المستوى التعليمي فقط من بين المتغيرات المستقلة الثمانية له علاقة معنوية إحصائياً مع درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات لبعض الممارسات الزراعية، كما كان أعلى المتغيرات المستقلة من حيث قوة العلاقة الاقترانية مقاسة بقيمة معامل كرامر، كما تبين من نتائج جدول (٨) أي أن نتائج مربع كاي قد دعمت فرضاً واحداً من المتغيرات الثمانية المستقلة فيما يتعلق بدرجة تطبيق غير المستفيدات من المشروع لبعض الجوانب الزراعية.

**جدول (٧): التوزيعات التكرارية المزدوجة للمبحوثات وفقاً لمستوى تطبيق الممارسات الزراعية وكل من المتغيرات المستقلة.**

مدى تطبيق بعض الجوانب البيئية										المتغيرات المستقلة
% غير المستفيدات من المشروع					% المستفيدات من المشروع					
كأ	ن=٤٠	منخفض ن=٢٣	متوسط ن=١٣	مرتفع ن=٤	كأ	ن=١٤٠	منخفض ن=٣٦	متوسط ن=٤٥	مرتفع ن=٥٩	
<b>١- العمر</b>										
										أقل من ٣٠ سنة
٤.٩	٤	٥٠.٠	٥٠.٠	٠	**١١.٣	٥٧	٧.٠	٤٠.٤	٥٢.٦	٣٠-٤٠ سنة
	٢٦	٢٦.٩	٣٨.٥	٣٤.٦		٦١	١١.٥	٢١.٣	٦٧.٢	أكثر من ٤٠ سنة
	١٠	٢٠.٠	٢٠.٠	٦٠.٠		٢٢	٢٧.٣	١٨.٢	٥٤.٥	
<b>٢- المستوى التعليمي</b>										
										أمية
*١٠.٢	٢٢	٢٢.٧	٢٧.٣	٥٠.٠	**٤٧.٣	٣٤	٤٤.١	٢٩.٤	٢٦.٥	تقرأ وتكتب
	٥	٤٠.٠	٦٠.٠	٠.٠		٧٢	١.٣	٣٠.٦	٦٨.١	شهادة
	١٣	٣٠.٨	٣٨.٤	٣٠.٨		٣٤	٣.٠	٢٣.٥	٧٣.٥	
<b>٣- المستوى الاقتصادي</b>										
										منخفض
٤.٠	٢٣	٢٦.١	٣٠.٤	٤٣.٥	**٤٠.٥	٥٩	٢٠.٠	٥٤.٠	٢٦.٠	متوسط
	١٥	٢٣.٣	٣٣.٤	٣٣.٣		٦٥	٧.٦	١٠.١	٨٢.٣	مرتفع
	٢	٠.٠	١٠٠.٠	٠.٠		١٦	٩.٠	٤٥.٥	٤٥.٥	
<b>٤- حجم الأسرة</b>										
										صغيرة
١.٤	٨	٣٧.٥	٣٧.٥	٢٥.٠	٧.٣	٣١	٦.٥	١٦.١	٧٧.٤	متوسطة
	١٧	٢٩.٤	٣٥.٣	٣٥.٣		٧٤	٦.٧	٢٠.٣	٧٣.٠	كبيرة
	١٥	٢٠.٠	٣٣.٣	٤٦.٧		٣٥	٢٨.٦	٥٧.١	١٤.٣	
<b>٥- حيازة المشروعات الصغيرة</b>										
										حائزة
٠.٥	٩	٢٢.٢	٤٤.٥	٣٣.٣	٤.٩	٥٨	٥.٢	٢٧.٦	٦٧.٢	



وعن علاقة متغير حجم الأسرة تبين من النتائج أنه بتصنيف المبحوثات وفقا لفئات متغير حجم الأسرة على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض لتطبيق بعض الجوانب البيئية كانت كما يلي بالترتيب: أن المبحوثات المستفيدات اللاتي ينتمين للأسرة الصغيرة كانت موزعة بنسب ٣٥.٥%، ٤١.٩%، و ٢٢.٦% مقابل ١٣%، ٣٤.٨%، و ٥٢.٢% لغير المستفيدات من المشروع، أما فئة المبحوثات المستفيدات اللاتي ينتمين للأسرة ذات الحجم المتوسط كانت نسب توزيعهن ٥٦.٨%، ٣٦.٥%، و ٦.٧% مقابل ٢٠%، ٧٣.٣% لغير المستفيدات، كما كانت المبحوثات المستفيدات ذوات الحجم الكبير من الأسر كانت موزعة بنسب ١٧.١%، ١٤.٣%، و ٦٨.٦% مقابل صفر%، ١٠٠%، و صفر% لغير المستفيدات من المشروع. وعن علاقة متغير حيازة المشروعات الصغيرة أشارت النتائج إلى أنه بتصنيف المبحوثات وفقا لحيازة أسرهن للمشروعات الصغيرة على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض لتطبيق بعض الجوانب البيئية كانت كما يلي بالترتيب: أن المبحوثات المستفيدات اللاتي ينتمين للأسر الحائزة على المشروعات كانت نسب توزيعهن ٥٥.٢%، ٣٧.٩%، و ٦.٩% مقابل ٢٢.٢%، ٣٣.٣%، و ٤٤.٥% لغير المستفيدات، في حين كانت المبحوثات المستفيدات اللاتي ينتمين لأسر غير حائزة للمشروعات الصغيرة موزعة بنسب ٣٢.٩%، ٢٨%، و ٣٩.١% مقابل ٦.٤%، ٣٢.٣%، و ٦١.٣% لغير المستفيدات. وعن علاقة متغير الاتصال بالمنظمات الريفية تبين من النتائج أنه بتصنيف المبحوثات وفقا لدرجة الاتصال بالمنظمات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض لتطبيق بعض الجوانب البيئية كانت كما يلي بالترتيب: أن المبحوثات المستفيدات ذوات الاتصال العالي كانت موزعة بنسب ٤٦.١%، ٣٨.٢%، و ١٥.٧% مقابل ١٤.٣%، ٢٨.٦%، و ٥٧.١% لغير المستفيدات، في حين كانت المبحوثات المستفيدات ذوات الاتصال المنخفض موزعة بنسب ١٥.٣%، ٢١.٦%، و ٤٣.١% مقابل ٩.١%، ٣٣.٣%، و ٥٧.٦% لغير المستفيدات من المشروع.

وعن علاقة متغير مدى توافر المنظمات تبين أنه بتصنيف المبحوثات وفقا لمدى توفر المنظمات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض لتطبيق بعض الممارسات البيئية كانت كما يلي بالترتيب: تبين أن فئة المبحوثات المستفيدات اللاتي أفادت بأن المنظمات متوفرة كانت نسب توزيعهن ٤٦.٥%، ٣٧.٢%، و ١٦.٣% مقابل ٤.٨%، ٢٨.٦%، و ٦٦.٦% لغير المستفيدات، أما عن فئة المبحوثات المستفيدات اللاتي أفادت أن المنظمات غير متوفرة كانت موزعة بنسب ٣٥.٢%، ٢٤.١%، و ٤٠.٧% مقابل ١٥.٨%، ٣٦.٨%، و ٤٧.٤% لغير المستفيدات من المشروع. وعن علاقة متغير المشاركة في العمل الزراعي تبين من النتائج أنه بتصنيف المبحوثات على المدى المرتفع والمتوسط والمنخفض لتطبيق لبعض الممارسات البيئية وفقا لفئات المشاركة في العمل الزراعي كانت كما يلي بالترتيب: تبين أنه فئة المبحوثات المستفيدات اللاتي تشاركن دائما كانت موزعة بنسب ٤٧.٦%، ٣٩%، و ١٣.٤% مقابل ٤٤%، ٥٢%، و ٥٢% لغير المستفيدات، أما فئة المبحوثات المستفيدات اللاتي تشاركن أحيانا كانت نسب توزيعهن ٣٧.٢%، ٢٧.٩%، و ٣٤.٩% مقابل ٢٣.١%، و صفر%، و ٧٦.٩% لغير المستفيدات، وكانت فئة المبحوثات المستفيدات غير المشاركات في العمل الزراعي كانت موزعة ٢٦.٧%، ٦.٧%، و ٦٦.٦% مقابل صفر%، ١٠٠%، و صفر% لغير المستفيدات من المشروع.

جدول (٩): التوزيعات التكرارية المزدوجة للمبحوثات وفقا لمستوى تطبيق الممارسات البيئية وكل من المتغيرات المستقلة.

المتغيرات المستقلة	مدى تطبيق بعض الجوانب البيئية							
	% المستفيدات من المشروع				% غير المستفيدات من المشروع			
	مرتفع ن=٥٩	متوسط ن=٤٥	منخفض ن=٣٦	ن=١٤٠	مرتفع ن=٤	متوسط ن=١٣	منخفض ن=٢٣	ن=٤٠
١- العمر								
أقل من ٣٠ سنة	٤٥.٧	٣٦.٨	١٧.٥	٥٧	١.٨	٠.٠	٢٥.٠	٧٥.٠
٣٠-٤٠ سنة	٤٤.٢	٢٧.٩	٢٧.٩	٦١	٧.٧	٣٤.٦	٥٧.٧	٢٦
أكثر من ٤٠ سنة	٤٥.٤	٢٧.٣	٢٧.٣	٢٢	٢٠.٠	٣٠.٠	٥٠.٠	١٠
٢- المستوى التعليمي								
أمية	٥٩	٢٩.٤	٦٤.٧	٣٤	٣٦.٦	٩.١	٢٢.٧	٦٨.٢
تقرأ وتكتب	٥٦.٩	٢٧.٨	١٥.٣	٧٢	٢٠.٠	٤٠.٠	٤٠.٠	٥
شهادة	٤٧.١	٤٤.١	٨.٨	٣٤	٧.٦	٤٦.٢	٤٦.٢	١٣
٣- المستوى الاقتصادي								
منخفض	٢٧.١	٤٠.٧	٣٢.٢	٥٩	١٢.٣	٨.٧	٣٤.٨	٢٣
متوسط	٥٣.٨	٢٣.١	٢٣.١	٦٥	١٣.٣	٢٦.٧	٦٠.٠	١٥
مرتفع	٥٠.٨	٣٧.٥	١٢.٥	١٦	٠.٠	٥٠.٠	٥٠.٠	٢



٤- حجم الأسرة										
صغيرة	٣٥.٥	٤١.٩	٢٢.٦	٣١	١.٩	١٣.٠	٣٤.٨	٥٢.٢	٨	٦.٤
متوسطة	٥٦.٨	٣٦.٥	٦.٧	٧٤	٠.٠	٦.٧	٢٠.٠	٧٣.٣	١٧	٠.٠
كبيرة	١٧.١	١٤.٣	٦٨.٦	٣٥	٠.٠	٠.٠	١٠٠.٠	٠.٠	١٥	٠.٠
٥- حيازة المشروعات الصغيرة										
حائزة	٥٥.٢	٣٧.٩	٦.٩	٥٨	**١٨.٤	٢٢.٢	٣٣.٣	٤٤.٥	٩	٢٠.١
غير حائزة	٣٢.٩	٢٨.٠	٣٩.١	٨٢	٠.٠	٦.٤	٣٢.٣	٦١.٣	٣١	٠.٠
٦- الاتصال بالمنظمات الريفية										
عالي	٤٦.١	٣٨.٢	١٥.٧	٨٩	**١٢.٢	١٤.٣	٢٨.٦	٥٧.١	٧	٠.٢
منخفض	٣٥.٣	٢١.٦	٤٣.١	٥١	٠.٠	٩.١	٣٣.٣	٥٧.٦	٣٣	٠.٠
٧- مدى توافر المنظمات										
متوفرة	٤٦.٥	٣٧.٢	١٦.٣	٨٦	**١٢.٩	٤.٨	٢٨.٦	٦٦.٦	٢١	٢.٠
غير متوفرة	٣٥.٢	٢٤.١	٤٠.٧	٥٤	٠.٠	١٥.٨	٣٦.٨	٤٧.٤	١٩	٠.٠
٨- المشاركة في العمل الزراعي										
تشارك دائما	٤٧.٦	٣٩.٠	١٣.٤	٨٢	**٢٢.٢	٤.٠	٤٤.٠	٥٢.٠	٢٥	**١٣.٧
تشارك أحيانا	٣٧.٢	٢٧.٩	٣٤.٩	٤٣	٠.٠	٢٣.١	٠.٠	٧٦.٩	١٣	٠.٠
لا تشارك	٢٦.٧	٦.٧	٦٦.٦	١٥	٠.٠	٠.٠	١٠٠.٠	٠.٠	٢	٠.٠

\* معنوية عند مستوى ٠.٠٥ \*\* معنوية عند مستوى ٠.٠١

وباختيار فروض الدراسة فيما يتعلق بمدى مغزوية العلاقة الإقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية لبعض الممارسات البيئية وبين المتغيرات المستقلة باستخدام مربع كاي تبين من النتائج الواردة في جدول (٩) أن هناك ستة متغيرات من المتغيرات المستقلة الثمانية لها علاقة معنوية مع درجة تطبيق المبحوثات المستفيدات لبعض الممارسات البيئية وهي متغيرات: المستوى التعليمي، والمستوى الاقتصادي، وحيازة المشروعات الصغيرة، والاتصال بالمنظمات الريفية، ومدى توافر المنظمات، والمشاركة في العمل الزراعي. ولتحديد قوة العلاقة الإقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات من المشروع لبعض الجوانب البيئية وبين المتغيرات المستقلة مفاصة بقيمة معامل كرامر تبين من نتائج جدول (١٠) أن أعلاها على الترتيب: المستوى التعليمي (٠.٥٦)، المشاركة في العمل الزراعي (٠.٤٠)، حيازة المشروعات الصغيرة (٠.٣٦)، مدى توافر المنظمات (٠.٣١)، المستوى الاقتصادي (٠.٣٠)، والاتصال بالمنظمات الريفية (٠.٢٩) مما يعني أن نتائج مربع كاي قد دعمت ستة فروض من فروض الدراسة. وفيما يتعلق بمغزوية العلاقة الإقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات البيئية وبين المتغيرات المستقلة تبين من بيانات نفس جدول (١٠) أن متغير المشاركة في العمل الزراعي فقط من بين المتغيرات المستقلة الثمانية له علاقة معنوية إحصائية مع درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات لبعض الممارسات البيئية. ولتحديد قوة العلاقة الإقترانية بين درجة تطبيق المبحوثات غير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات البيئية وبين المتغيرات المستقلة مفاصة بقيمة معامل كرامر كان متغير المشاركة في العمل الزراعي فقط أعلى المتغيرات حيث بلغت قيمته (٠.٥٩)، أي نتائج اختبار مربع كاي قد دعمت فرضا واحد من فروض الدراسة الثمانية.

جدول (١٠): قيم مربع كاي ومعامل الإقتران لكرامر  $\Phi$  لعلاقة مدى تطبيق المبحوثات الريفيات لبعض الجوانب البيئية والمتغيرات المستقلة قيد الدراسة.

المتغيرات المستقلة	المستفيدات من المشروع			غير المستفيدات من المشروع		
	قيمة مربع كاي	قيمة معامل $\Phi$	الترتيب	قيمة مربع كاي	قيمة معامل $\Phi$	الترتيب
١- العمر	١.٨	٠.١١	٨	٢.٥	٠.٢٥	٥
٢- المستوى التعليمي	٤٣.٦	٠.٥٦	١	٢.٩	٠.٢٧	٤
٣- المستوى الاقتصادي	١٢.٣	٠.٣٠	٥	٤.١	٠.٣٢	٣
٤- حجم الأسرة	١.٩	٠.١٢	٧	٦.٤	٠.٤٠	٢
٥- حيازة المشروعات الصغيرة	١٨.٤	٠.٣٦	٣	٢.١	٠.٢٣	٦
٦- الاتصال بالمنظمات الريفية	١٢.٢	٠.٢٩	٦	٠.٢	٠.٠٧	٨
٧- مدى توافر المنظمات	١٢.٩	٠.٣١	٤	٢.٠	٠.٢٢	٧
٨- المشاركة في العمل الزراعي	٢٢.٢	٠.٤٠	٢	١٣.٧	٠.٥٩	١

رابعا: أهم المشكلات القروية والتي تعرض لحلها المشروع والأخرى التي لم يتعرض لحلها من وجهة نظر المستفيدين من المشروع.

أ- المشكلات التي تعرض لحلها المشروع:

وللتعرف على أهم المشكلات القروية والتي تعرض لحلها المشروع تبين من النتائج الواردة في جدول (١١) أن أهم هذه المشكلات مقاسة بنسبة كل مشكلة من جملة المشكلات التي ذكرتها المبحوثات المستفيدات من المشروع وبنسبة من ذكروها من جملة العينة كما يلي:

- ١- توفير مياه الشرب (حفر آبار ارتوازية) بنسبة ٢٠.٩% من جملة المشكلات، وبنسبة ٤٢.٩% من ذكرتها من جملة المبحوثات. ٢- توصيل الصرف الصحي للمنازل بنسبة ١٩.١% من جملة المشكلات، وذكرتها ٣٧.٩% من جملة المبحوثات المستفيدات. ٣- توصيل المياه النقية للمنازل بنسبة ١٨.٣% من جملة المشكلات، وذكرتها ٣٦.٤% من جملة المبحوثات المستفيدات.

جدول (١١): التوزيع العددي والنسبي للمشكلات التي تعرض لحلها المشروع

المشكلات التي تعرض لحلها المشروع	العدد	% من جملة المشكلات	% من جملة عينة المستفيدات
١- توفير مياه الشرب (حفر آبار ارتوازية).	٦٠	٢٠.٩	٤٢.٩
٢- توصيل الصرف الصحي للمنازل.	٥٣	١٩.١	٣٧.٩
٣- توصيل المياه النقية للمنازل.	٥١	١٨.٣	٣٦.٤
٤- تحسين المساكن.	٤٢	١٥.١	٣٠.٠
٥- المساهمة في عمل مشروعات صغيرة.	٢٩	١٠.٤	٢٠.٧
٦- بناء دور للمناسبات.	٢٧	٩.٧	١٩.٣
٧- المساعدة في حل مشكلة أمية المرأة.	١٦	٥.٨	١١.٤
<b>الجملة</b>	<b>٢٧٨</b>	<b>١٠٠</b>	

- ٤- تحسين المساكن بنسبة ١٥.١% من جملة المشكلات، وذكرتها ٣٠% من جملة المبحوثات المستفيدات. ٥- المساهمة في عمل مشروعات صغيرة بنسبة ١٠.٤% من جملة المشكلات، وذكرتها ٢٠.٧% من جملة عينة المبحوثات المستفيدات. ٦- بناء دور للمناسبات بنسبة ٩.٧% من جملة المشكلات، وذكرتها ١٩.٣% من جملة عينة المستفيدات من المشروع. ٧- المساعدة في حل مشكلة أمية المرأة بنسبة ٥.٨% من جملة المشكلات، وذكرتها ١١.٤% من جملة عينة المستفيدات من المشروع.

ب- المشكلات التي لم يتعرض للمشروع لحلها:

وباستعراض بيانات جدول (١٢) لتعرف على أهم المشكلات التي لم يتعرض للمشروع إلى حلها تبين أن أهم هذه المشكلات مقاسة بنسبة كل مشكلة من جملة المشكلات وبنسبة من ذكرتها من جملة عينة المستفيدات من المشروع كما يلي:

- ١- صعوبة التسويق بنسبة ١٩.٩% من جملة المشكلات، وبنسبة ٤٢.١٩% لمن ذكرتها من جملة عينة المستفيدات. ٢- نقص مياه الري بنسبة ١٨.٢% من جملة المشكلات، وبنسبة ٣٨.٦% من جملة عينة المستفيدات. ٣- عدم توافر الخدمات بالجمعية الزراعية بنسبة ١٦.٨% من جملة المشكلات، وبنسبة ٣٥.٧% لمن ذكرتها من جملة عينة المستفيدات. ٤- عدم توافر مستلزمات الإنتاج الزراعي بسعر مناسب بنسبة ١٥.٢% من جملة المشكلات، وبنسبة ٣٢.١% من جملة عينة المستفيدات. ٥- عجز عدد الأطباء بالوحدات الصحية بنسبة ١٢.١% من جملة المشكلات، وبنسبة ٢٥.٧% لمن ذكرتها من جملة عينة المستفيدات. ٦- صعوبة الحصول على قروض بنسبة ١٠.٤% من جملة المشكلات، وبنسبة ٢٢.١% لمن ذكرتها من جملة عينة المستفيدات. ٧- نقص الأدوية بالوحدات الصحية بنسبة ٧.٤% من جملة المشكلات، وبنسبة ١٥.٧% من جملة عينة المستفيدات.

جدول (١٢): التوزيع العددي والنسبي للمشكلات التي لم تعرض لحلها المشروع

المشكلات التي لم تعرض لحلها المشروع	العدد	% من جملة المشكلات	% من جملة عينة المستفيدات
١- صعوبة التسويق.	٥٩	١٩.٩	٤٢.١
٢- نقص مياه الري.	٥٤	١٨.٢	٣٨.٦
٣- عدم توافر الخدمات بالجمعية الزراعية.	٥٠	١٦.٨	٣٥.٧
٤- عدم توافر مستلزمات الإنتاج بسعر مناسب.	٤٥	١٥.٢	٣٢.١
٥- عجز عدد الأطباء بالوحدات الصحية.	٣٦	١٢.١	٢٥.٧
٦- صعوبة الحصول على قروض.	٣١	١٠.٤	٢٢.١

١٥.٧	٧.٤	٢١	٧- نقص الأدوية بالوحدات الصحية.
	١٠٠	٢٩٧	الجملة

### مناقشة النتائج

#### أولاً: النتائج:

- في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يمكن الخروج بالملاحظات والتفسيرات التالية:
- ١- تعكس نتائج الدراسة أن مدى تطبيق المبحوثات المستفيدات من مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية لتطبيق بعض الممارسات الاجتماعية والبيئية كان ما بين المتوسط والمرتفع مقارنة بغير المستفيدات من المشروع واللاتي اتسمن بمدى تطبيق الممارسات الاجتماعية والبيئية ما بين المتوسط والمنخفض. وربما يرجع تفسير هذه النتيجة في ضوء أنه يمكن القول بأن المشروع كان له دورا إيجابيا في تنمية معارف ومهارات الريفيات المستفيدات من المشروع فيما يتعلق بالممارسات الاجتماعية والبيئية، حيث كان المشروع يعتمد في أدائه لمعظم البرامج التنموية المتعلقة بالمشروع على أكثر من منهج في العمل مع المرأة الريفية لعل أبرزها التطبيق العملي لتلك البرامج ومحاولته لتحسين أداء مهارة المرأة من النواحي العملية والتطبيقية خاصة فيما يتعلق بإعداد الوجبات الغذائية والغذائية السليمة ودعم دورها في إدارة المنزل ومساعدتها على اتخاذ القرارات السليمة التي تتعلق بشأن الأسرة والمزرعة، وحفزها على الاندماج والمشاركة في المنظمات غير الحكومية والأعمال التطوعية، وإعادة تدوير المخلفات المزرعية والمنزلية، كما يمكن القول بأنه من المرجح أيضا أن المشروع قد أبدى الاهتمام الأكبر من أهدافه بالمشكلات والموضوعات التي تمس الاحتياجات الأساسية للمرأة الريفية المستفيدة من المشروع مقارنة بغير المستفيدات واللاتي لم تتاح لهن الفرص المماثلة لتنمية معارفهن ومهارتهن للكثير من القضايا التنموية خاصة تلك المتعلقة بالممارسات الاجتماعية والبيئية والتي لا يترتب على تنميتها عوائد مادية مباشرة، ويدلل على ذلك ما توصلت إليه الدراسة الحالية من أن المشروع كان له دور في حل مشكلات البيئة مثل توصيل الصرف الصحي للمنازل وتوفير مياه الشرب من وجهة نظر المستفيدات من المشروع.
  - ٢- أوضحت نتائج الدراسة أن مدى تطبيق المبحوثات المستفيدات و غير المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الزراعية كانت ما بين المتوسط والمرتفع، مما يشير إلى عدم وجود فروق كبيرة بين المستفيدات و غير المستفيدات من المشروع في تطبيق الممارسات الزراعية، وربما يمكن تفسير هذه النتيجة إلى تزايد أو ارتفاع معدلات نسب مشاركة المرأة في القوة العاملة المصرية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، حيث تمثل المرأة الريفية في مصر حوالي ٢٧% من السكان وأكثر قطاعات المجتمع إنتاجا، لما لها من أدوار متعددة في المجال الزراعي بجانب الرجل، وأحيانا وبدون مبالغة يقع على عاتقها العبء الأكبر من المسئولية أو عبء الحياة برمتها وخاصة عند هجرة الرجل الريفي، كما يتعاطم دورها الاقتصادي أكثر ويزداد كثافته كلما صغرت الحيازة الزراعية للأسرة وانخفض دخلها واعتمدت على العمل العائلي، وبالتالي تزايد فرص مشاركتها في كافة أعمال الإنتاج الزراعي النباتي أو الحيواني، والتسويق الزراعي والتعامل مع مستلزمات الإنتاج، وهو ما ينطبق على عينة الدراسة حيث أنهم من ذوات الدخل المنخفض، وبالتالي تراكم خبراتها وتعدد ممارستها في مجال تطبيق الجوانب الزراعية. وربما يتفق هذا الاستنتاج مع ما أشارت إليه عفت عبد الحميد (١٩٩٥)، وتقرير مجلس الشورى (١٩٩٨) من أن المرأة الريفية يتعاطم دورها الاقتصادي مع هجرة الأزواج وانخفاض دخل الأسرة الريفية. ويدلل على تلك النتيجة أيضا ما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية من ارتباط أو اقتران لمتغير المشاركة في العمل الزراعي للريفيات المستفيدات و غير المستفيدات من المشروع مع درجة تطبيقهن لبعض الجوانب الزراعية. مما يمكن القول ووفقا لما سبق أن المردود التنموي للمشروع على فئة المستفيدات من المشروع في تطبيق الممارسات الزراعية مقارنة بغير المستفيدات كان متقاربا.
  - ٣- دعمت النتائج بوضوح أهمية متغير المستوى التعليمي للمبحوثات المستفيدات من المشروع، حيث تبين أنه من أهم المتغيرات المستقلة من حيث اقترانه بدرجة تطبيق المبحوثات المستفيدات من المشروع لبعض الممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية، وربما يرجع تفسير تلك النتيجة في ضوء أن التعليم بصفة عامة يساعد على اكتساب المعارف والمعلومات، كما أنه من أهم الوسائل لنشر المعرفة، وتغيير القيم والسلوك وأنماط الاستهلاك وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى أن الريفيات المتعلمات يسهل اتصالهن بمصادر المعلومات المختلفة والاستفادة من معطياتها أكثر من الريفيات غير المتعلمات، كما يمكن القول بأن المبحوثات المستفيدات من المشروع تعرضن لكثير من برامج التدريب والتوعية المتعلقة بالممارسات الاجتماعية والزراعية والبيئية وكذلك برامج محو الأمية الأمر الذي قد يساعد على

رفع مستوى وعيهم ومعارفهم بتلك الجوانب مقارنة بغير المستفيدات من المشروع مما يتطلب الإشارة إلى أهمية إعطاء مزيد من الاهتمام بالتعليم وتوجيه برامج محو الأمية كأحد المتطلبات الضرورية لتنمية المرأة الريفية وإعادة توجيه التعليم في اتجاه التنمية الريفية.

#### **التوصيات:**

- ١- في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج وما أعقبها من مناقشة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:  
في ضوء نتائج البحث تبين أن مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية كان أكثر توجهاً نحو حل بعض المشكلات القروية التي تمس احتياجات الريفيات كتوفير مياه الشرب وتوصيل الصرف الصحي، وتقديم الخدمات الطبية للمرأة مما ساعد إلى ارتفاع مدى تطبيقهن للممارسات الاجتماعية والبيئية، وبالتالي يمكن التوصية بأهمية تحديد الاحتياجات الحقيقية للمرأة الريفية والأولويات التي يحددها أفراد المجتمع عند تخطيط وتنفيذ برامج التنمية المستقبلية.
- ٢- أهمية عقد دورات تدريبية للمرأة الريفية لتحسين كفاءتها ومهارتها على التقنيات الحديثة وخاصة في مجال تدوير المخلفات المزرعية والمنزلية والتصنيع الغذائي، حيث تبين من نتائج الدراسة ارتفاع المدى التطبيقي للمرأة المستفيدة من المشروع في مجال تدوير المخلفات المزرعية وتوفير العلائق الجافة للحيوانات.
- ٣- إدخال بعض التكنولوجيات الحديثة والبسيطة والملائمة للمرأة وتدريبها على استخدامها في مجالات عملها سواء داخل المنزل أو خارجه لزيادة كفاءة المرأة الإنتاجية وارتفاع مستوى التنمية في القرية.
- ٤- زيادة تفعيل إدماج المرأة الريفية في الجهود التنموية ووضع شئونها في الاعتبار عند التخطيط للتنمية الريفية وتعزيز دورها في كل مراحلها والاستفادة من مردودات هذه التنمية.
- ٥- العمل على تحسين الحالة الصحية للمرأة الريفية من خلال العمل على تعميم مراكز صحة المرأة وليس التركيز على الفترة الإنجابية فقط من حياتها وخاصة في المناطق الريفية والنائية وخفض تكاليفها لتكون في متناول محدودى الدخل.

#### **المراجع**

- ١- الجنبهي، هدى محمد (٢٠٠٢): المرأة الريفية وتحديات التنمية، المشاكل والحلول – والواقع المأمول، في: المؤتمر السادس للإرشاد الزراعي وتنمية المرأة الريفية، المركز المصري الدولي للزراعة، القاهرة.
- ٢- الخاروف، أمل محمد على (٢٠١٠): مناهج وطرق تعزيز مشاركة المرأة المبدعة في تحقيق التنمية، مركز المرأة العربية لتدريب والبحوث، تونس.
- ٣- الطمبداوي، مصطفى عبد الفتاح، وعز الدين عبد القادر (٢٠٠٣): دور المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمحافظة الشرقية، في: التنمية البشرية في القطاع اليفي، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، الدقي، القاهرة.
- ٤- العزبي، محمد إبراهيم (١٩٩٥): السكان الريفيون، الشنهاي للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- ٥- العزبي، محمد إبراهيم، وعبد الرحيم الحيدري (١٩٨٨): المرأة الريفية، أوارها ومكانتها، في: دراسات في التنمية الريفية، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.
- ٦- تقرير إنجازات مشروع غرب النوبارية للتنمية الريفية (٢٠٠٩): المركز الدولي للتنمية، الإسكندرية.
- ٧- تقرير التنمية البشرية لمحافظة الإسكندرية (٢٠٠٣): جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، وزارة التنمية المحلية، القاهرة.
- ٨- تقرير مجلس الشورى (١٩٨٨): نحو مشاركة أكثر فعالية للمرأة المصرية من أجل تحقيق الانطلاقة الكبرى.
- ٩- خاطر، السيد (٢٠٠٣): مساهمة المرأة في التنمية البشرية في مصر، في: التنمية البشرية في القطاع الريفي، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، الدقي، القاهرة.
- ١٠- عبد الحميد، عفت (١٩٩٥): تنشيط وتدعيم دور المرأة في تنمية الريف، ندوة المتطلبات المجتمعية للإصلاح الاقتصادي، البعد الغائب في تنمية الريف المصري، الجمعية المصرية للاجتماع الريفي، القاهرة.

- ١١- علي، مريت آيت أحمد (٢٠٠٤): المرأة المسلمة ودورها في التنمية البشرية للمجتمعات الإسلامية، في: مؤتمر مشكلات الفقر في العالم الإسلامي، الأسباب والحلول، المعهد العالي لوحدة المسلمين، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.
- ١٢- علام، صلاح الدين محمود (١٩٩٣): الأساليب الإحصائية الاستدلالية البارامترية واللابارامترية في تحليل بيانات البحوث النفسية والتربوية، الجزء الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ١٣- فضل الله، صالح علي صالح (٢٠٠٣): التنمية البشرية ودورها المأمول في تنمية الريف المصري، في: التنمية البشرية في القطاع الريفي، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، الدقي، القاهرة.
- ١٤- كاظم، فاطمة محمد (١٩٩٥): دور المرأة الريفية في تدعيم أفاق التنمية المحلية، ندوة المتطلبات المجتمعية للإصلاح الاقتصادي، البعد الغائب في تنمية الريف المصري، الجمعية المصرية للمصرة للاجتماع الريفي، القاهرة.
- ١٥- منصور، كاملة محمد (١٩٩٥): دور المرأة الريفية في التنمية الريفية، ندوة المتطلبات المجتمعية للإصلاح الاقتصادي، البعد الغائب في تنمية الريف المصري، الجمعية المصرية للاجتماع الريفي، القاهرة.
- 16- Archer, J. and Lloyd, B (1982): Sex and Gender, Penguin Books.
- 17- Barrett, M., (1984): Women's Oppression Today, Verso Editions.
- 18- Rogers, B. (1982): The Domestication of Women, Kogan Page.
- 19- Rose, S., Kamin, L. and Lewontim, R., (1984): Not in our Genes, Penguin Books.

## **THE SOCIAL, AGRICULTURAL AND ENVIRONMENTAL IMPACTS OF WEST NOBARIA RURAL DEVELOPMENT PROJECT ON RURAL WOMEN IN SOME VILLIGES NOBARIA REGION**

**Elgannam, A.F. and Amany A. Elsaied**

**Agric. Extension and Rural Development Res. Inst., Agric. Res. Center**

### **ABSTRACT**

This study aimed mainly to assess the development impacts of west Nobarria rural development project (NRDP) on rural women beneficiaries through the implementation social, agricultural and environmental practices of the project, and their relationships with some independent variables. A systematic random sample of 140 rural women who benefited from the four villages of Adam, El-Yashaa, Malek and Abd A-Azim Zaher of the Tiba and El-Entlak districts, in addition 40 rural women for comparison who have not benefited from the project of the El-Sharaway village at Al-Bostan district was selected.

Data were collected by personal interview using a pretested interview schedule, frequencies, percentages, Chi square test and Cramer contingency coefficient were used in analyzing the data.

#### **The results of this study revealed that:**

- 1- The level of implementing social, agricultural and environmental practices by project beneficiaries were high or moderate.
- 2- The level implementation social and environmental practices by project non-beneficiaries were low or moderate, whereas implementation of agriculture practices was high.

- 3- Educational level and participation in farming were the only independent variables related to implementation of social, agriculture and environmental parties among beneficiaries.
- 4- Participation in farming was the only independent variable related to implementation of social, agricultural and environmental practices among non-beneficiaries
- 5- The west Nobarria development project is seen to have helped in serving pure water and sewage service. However less than 50% of respondents perceive such help.

قام بتحكيم البحث

كلية الزراعة – جامعة المنصورة  
كلية الزراعة – جامعة طنطا

أ.د / محمد السيد الإمام  
أ.د / مختار محمد عبد اللا